

## المعيار الدولي للتقرير المالي ١ "تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة"

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين المعيار الدولي للتقرير المالي ١ "تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة"، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المشار إليها أدناه، والتي تعد عند إقرارها جزءاً لا يتجزأ من متطلبات المعيار الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية.

١١ (تعديل):

١١ قد تختلف السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة في قائمة مركزها المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي عن تلك التي كانت تستخدمها لنفس التاريخ باستخدام مبادئها المحاسبية السابقة المتعارف عليها. ويتربط على ذلك تعديلات ناشئة عن أحداث ومعاملات وقعت قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. لذلك، يجب على المنشأة أن تثبت تلك التعديلات بشكل مباشر في الأرباح المبقاة (أو، إذا كان ذلك مناسباً، في صنف آخر لحقوق الملكية) في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. وبشكل خاص، إذا اختارت المنشأة نموذج إعادة التقويم لقياس فئة من العقارات والآلات والمعدات وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ١٦، فإنه يجب إثبات فائض إعادة التقويم في حساب فائض إعادة التقويم ضمن حقوق الملكية، ويتم التصرف فيه لاحقاً وفق متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة ١٦.

سبب التعديل:

تم تقييد الاختيارات التي يتيحها المعيار في الفقرة رقم (١١) فيما يختص فقط بإثبات الفرق الناتج عن إعادة تقويم العقارات والآلات والمعدات، بحيث يتم إثبات أي فرق ينتج في حساب إعادة التقويم ضمن حقوق الملكية ويتم التصرف فيه لاحقاً وفق متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة رقم (١٦). وتمت هذه الإضافة لضمان الاتساق في المعالجات المحاسبية اللاحقة، وعدم إتاحة هذه الفروقات للتوزيع مباشرة.

دهأ (إضافة فقرة):

دهأ إذا اختارت المنشأة استخدام القيمة العادلة عند التحول لقياس بند من بنود عقاراتها أو آلتها أو معداتها أو عقاراتها الاستثمارية باعتبارها التكلفة المفترضة لهذا البند، فيجب أن يقوم بعملية التقويم مقيّم مؤهل، تتوفر فيه صفة الاستقلال عن المنشأة، وحاصل على مؤهلات مهنية معترف بها وذات صلة، ولديه خبرة حديثة في موقع وصنف العقارات والآلات والمعدات أو العقارات الاستثمارية التي يجري تقويمها، وأن يتم الإفصاح عن اسمه ومؤهلاته.

سبب الإضافة:

أضيفت فقرة بعد الفقرة (ده) وذلك لاشتراط أن يتم استخدام خدمات مقيّم مستقل ومؤهل إذا اختارت المنشأة استخدام القيمة العادلة عند التحول لقياس بند من بنود عقاراتها أو آلتها أو معداتها أو عقاراتها الاستثمارية باعتبارها التكلفة المفترضة لهذا البند. وسبب هذا التعديل هو لزيادة الثقة في القوائم المالية، وبخاصة أن أعمال التقويم المهني المرخص في المملكة تعد من المهن الناشئة.

## المعيار الدولي للتقرير المالي ١

### تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة

#### الهدف

- ١ الهدف من هذا المعيار هو ضمان أن تحتوي أول قوائم مالية للمنشأة مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، وتقاريرها المالية الأولية لجزء من الفترة التي تغطيها تلك القوائم المالية، على معلومات ذات جودة عالية:
- (أ) تكون واضحة للمستخدمين وقابلة للمقارنة عبر جميع الفترات المعروضة؛
- (ب) توفر نقطة بداية مناسبة للمحاسبة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي؛
- (ج) يمكن إعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنافع المتحققة منها.

#### النطاق

- ٢ يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار في:
- (أ) أول قوائم مالية لها مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي؛
- (ب) كل تقرير مالي أولي، إن وجد، تقوم بعرضه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٤ "التقرير المالي الأولي" لجزء من الفترة التي تغطيها أول قوائم مالية مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.
- ٣ أول قوائم مالية للمنشأة مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي هي أول قوائم مالية سنوية تطبق فيها المنشأة المعايير الدولية للتقرير المالي، بموجب النص الصريح وغير المتحفظ في تلك القوائم المالية على الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي. وتكون القوائم المالية المُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي هي أول قوائم مالية للمنشأة مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي إذا كانت المنشأة، على سبيل المثال:
- (أ) قد قامت بعرض أحدث قوائمها المالية السابقة:
- (١) وفقاً للمتطلبات الوطنية التي لا تتسق مع المعايير الدولية للتقرير المالي من جميع النواحي؛ أو
- (٢) وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي من جميع النواحي، باستثناء أن القوائم المالية لم تتضمن نصاً صريحاً وغير متحفظ بأنها التزمت بالمعايير الدولية للتقرير المالي؛ أو
- (٣) متضمنة نصاً صريحاً على التزامها ببعض المعايير الدولية للتقرير المالي، ولكن ليس كلها؛ أو
- (٤) وفقاً للمتطلبات الوطنية غير المتسقة مع المعايير الدولية للتقرير المالي، باستخدام بعض المعايير الدولية للتقرير المالي الفردية للمحاسبة عن البنود التي لم توجد لها متطلبات وطنية؛ أو
- (٥) وفقاً للمتطلبات الوطنية، مع مطابقة بعض المبالغ مع المبالغ التي تم تحديدها وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.
- (ب) قد قامت بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي للاستخدام الداخلي فقط، دون إتاحتها لملاك المنشأة أو لأي مستخدمين خارجيين آخرين؛ أو
- (ج) قد قامت بإعداد حزمة تقارير وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي لأغراض التوحيد دون إعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية"؛ أو<sup>١</sup>

<sup>١</sup> تم تعديل هذه الفقرة الفرعية نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة الفرعية قبل التعديل كما يلي: "(ج) قد قامت بإعداد حزمة تقارير وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي لأغراض التوحيد دون إعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للمحاسبة ١ "عرض القوائم المالية" (المنقح في ٢٠٠٧)؛ أو".

- (د) لم تقم بعرض قوائم مالية للفترات السابقة.
- ٤ ينطبق هذا المعيار عندما تطبق المنشأة المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة. ولا ينطبق عندما تكون المنشأة، على سبيل المثال:
- (أ) قد أوقفت عرض القوائم المالية المعدة وفقاً للمتطلبات الوطنية، والتي كانت تعرضها في السابق بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القوائم المالية التي تضمنت نصاً صريحاً وغير متحفظ بالالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي؛ أو
- (ب) قد عرضت القوائم المالية في السنة السابقة وفقاً للمتطلبات الوطنية وتضمنت تلك القوائم المالية نصاً صريحاً وغير متحفظ بالالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي؛ أو
- (ج) قد عرضت القوائم المالية في السنة السابقة وتضمنت نصاً صريحاً وغير متحفظ بالالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي حتى ولو تحفظ مراجعو الحسابات في تقريرهم على تلك القوائم المالية.
- أ٤ على الرغم من المتطلبات الواردة في الفقرتين ٢ و ٣، فإن المنشأة التي تكون قد طبقت المعايير الدولية للتقرير المالي في فترة تقرير سابقة، ولكن أحدث قوائم مالية سنوية سابقة لها لم تتضمن نصاً صريحاً وغير متحفظ بالالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي، يجب عليها إما تطبيق هذا المعيار أو تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي بأثر رجعي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨ "أساس إعداد القوائم المالية" وكأن المنشأة لم تتوقف قط عن تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي.<sup>٢</sup>
- ب٤ عندما لا تختار المنشأة تطبيق هذا المعيار وفقاً للفقرة ٤أ، فيجب عليها رغم ذلك تطبيق متطلبات الإفصاح في الفقرتين ٢٣-٢٣ب من المعيار الدولي للتقرير المالي ١، إضافة إلى متطلبات الإفصاح في المعيار الدولي للمحاسبة ٨. ويجب على المنشأة التي تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩ "المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات" أن تطبق بدلاً من ذلك متطلبات الإفصاح في الفقرات ٢٢-٢٣ و ١٧٣-١٨٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩.<sup>٣</sup>
- ٥ لا ينطبق هذا المعيار على التغييرات في السياسات المحاسبية التي تقوم بإجرائها منشأة تطبق بالفعل المعايير الدولية للتقرير المالي. وتخضع مثل هذه التغييرات لما يلي:
- (أ) متطلبات التغييرات في السياسات المحاسبية الواردة في المعيار الدولي للمحاسبة ٨؛
- (ب) متطلبات التحول المحددة، الواردة في المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي.

## الإثبات والقياس

### قائمة المركز المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي

- ٦ يجب على المنشأة أن تعد وتعرض قائمة مركز مالي افتتاحية مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. وتُعد هذه هي نقطة البداية لمحاسبتها وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

### السياسات المحاسبية

<sup>٢</sup> تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "أ٤ على الرغم من المتطلبات الواردة في الفقرتين ٢ و ٣، فإن المنشأة التي طبقت المعايير الدولية للتقرير المالي في فترة تقرير سابقة، ولكن لم تتضمن أحدث قوائمها المالية السنوية السابقة نصاً صريحاً وغير متحفظ بالالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي، يجب عليها إما تطبيق هذا المعيار أو تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي بأثر رجعي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" وكأن المنشأة لم تتوقف قط عن تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي".

<sup>٣</sup> تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "٤ب عندما لا تختار المنشأة تطبيق هذا المعيار وفقاً للفقرة ٤أ، فيجب عليها رغم ذلك تطبيق متطلبات الإفصاح في الفقرتين ٢٣-٢٣ب من المعيار الدولي للتقرير المالي ١، إضافة إلى متطلبات الإفصاح في المعيار الدولي للمحاسبة ٨".

٧ يجب على المنشأة أن تستخدم في قائمة مركزها المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي نفس السياسات المحاسبية المستخدمة خلال جميع الفترات المعروضة في أول قوائم مالية لها مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. ويجب أن تلتزم تلك السياسات المحاسبية بكل معيار من المعايير الدولية للتقرير المالي سارية المفعول في نهاية أول فترة تقرير لها وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، باستثناء ما هو محدد في الفقرات ١٣-١٩ والملاحق ب-هـ.

٨ لا يجوز للمنشأة أن تطبق إصدارات مختلفة من المعايير الدولية للتقرير المالي كانت سارية المفعول في تواريخ أسبق. ويمكن للمنشأة أن تطبق معياراً دولياً جديداً للتقرير المالي لم يعد إلزامياً بعد إذا كان ذلك المعيار يسمح بالتطبيق المبكر.

| مثال: التطبيق المتسق لأحدث إصدار من المعايير الدولية للتقرير المالي                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p><b>الخلفية</b></p> <p>نهاية أول فترة تقرير للمنشأة أ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥. وقررت المنشأة أن تعرض معلومات مقارنة في تلك القوائم المالية لسنة واحدة فقط (انظر الفقرة ٢١). وتبعاً لذلك، فإن تاريخ تحول المنشأة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي هو بداية العمل في ١ يناير ٢٠٠٤ (أو بعبارة أخرى، نهاية العمل في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣). وكانت المنشأة تعرض قوائمها المالية سنوياً، وفقاً لمبادئها المحاسبية السابقة المتعارف عليها، في ٣١ ديسمبر من كل سنة، وذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤.</p> <p><b>تطبيق المتطلبات</b></p> <p>المنشأة أ مطالبة بتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي سارية المفعول للفترات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ في:</p> <p>(أ) إعداد وعرض قائمة مركزها المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي في ١ يناير ٢٠٠٤؛</p> <p>(ب) إعداد وعرض قائمة مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ (بما في ذلك مبالغ المقارنة لسنة ٢٠٠٤)، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية عن السنة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ (بما في ذلك مبالغ المقارنة لسنة ٢٠٠٤) والإفصاحات (بما في ذلك معلومات المقارنة لسنة ٢٠٠٤).</p> <p>في حالة وجود معيار دولي جديد للتقرير المالي لم يصبح ملزماً بعد، ولكنه يسمح بالتطبيق المبكر، فإنه يُسمح للمنشأة أن تطبق ذلك المعيار في أول قوائم مالية لها مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، ولكن دون أن تكون ملزمة بذلك.</p> |

٩ إن أحكام التحول الواردة في المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي والتي تنطبق على التغيرات في السياسات المحاسبية التي تقوم بإجرائها منشأة تستخدم بالفعل المعايير الدولية للتقرير المالي، لا تنطبق على تحول المنشأة المطبقة لأول مرة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، باستثناء ما هو محدد في الملاحق ب-هـ.

١٠ باستثناء ما هو موضح في الفقرات ١٣-١٩ والملاحق ب-هـ، يجب على المنشأة، في قائمة مركزها المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي:

- (أ) أن تثبت جميع الأصول والالتزامات المطلوب إثباتها بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي؛
- (ب) ألا تثبت بنوداً على أنها أصول أو التزامات إذا كانت المعايير الدولية للتقرير المالي لا تسمح بمثل هذا الإثبات؛
- (ج) أن تعيد تصنيف البنود التي قامت بإثباتها وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها على أنها نوع معين من أنواع الأصول أو الالتزامات أو مكونات لحقوق الملكية، ولكنها تُعد نوعاً مختلفاً من الأصول أو الالتزامات أو مكونات حقوق الملكية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي؛
- (د) أن تطبق المعايير الدولية للتقرير المالي عند قياس جميع الأصول والالتزامات المثبتة.

١١ قد تختلف السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة في قائمة مركزها المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي عن تلك التي كانت تستخدمها لنفس التاريخ باستخدام مبادئها المحاسبية السابقة المتعارف عليها. ويترتب على ذلك تعديلات ناشئة عن أحداث

ومعاملات وقعت قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. لذلك، يجب على المنشأة أن تثبت تلك التعديلات بشكل مباشر في الأرباح المبقة (أو، إذا كان ذلك مناسباً، في صنف آخر لحقوق الملكية) في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.

١٢ يحدد هذا المعيار صنفين من الاستثناءات للمبدأ الذي يوجب التزام قائمة المركز المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي بكل معيار من المعايير الدولية للتقرير المالي:

- (أ) تمنع الفقرات ١٤-١٧ والملحق ب التطبيق بأثر رجعي لبعض جوانب المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي.
- (ب) تمنح الملاحق ج-هـ إعفاءات من تطبيق بعض متطلبات المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي.

### الاستثناءات من التطبيق بأثر رجعي للمعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي

١٣ يمنع هذا المعيار التطبيق بأثر رجعي لبعض جوانب المعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى. وقد وردت هذه الاستثناءات في الفقرات ١٤-١٧ وفي الملحق ب.

#### التقديرات

١٤ يجب أن تكون تقديرات المنشأة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي متسقة مع التقديرات التي تمت لنفس التاريخ وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها (بعد إدخال التعديلات اللازمة لإظهار أثر أي اختلاف في السياسات المحاسبية)، ما لم يكن هناك دليل موضوعي على أن تلك التقديرات كانت خاطئة.

١٥ قد تحصل المنشأة على معلومات بعد تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي بشأن تقديرات أعدتها بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها. ووفقاً للفقرة ١٤، يجب على المنشأة أن تعالج الحصول على تلك المعلومات بنفس طريقة معالجتها للأحداث الواقعة بعد فترة التقرير التي لا تتطلب تعديلات وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ١٠ "الأحداث بعد فترة التقرير". فعلى سبيل المثال، لنفترض أن تاريخ تحول المنشأة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي هو ١ يناير ٢٠٠٤، وفي ١٥ يوليو ٢٠٠٤ ظهرت معلومات جديدة تتطلب تنقيح تقدير تم إجراؤه في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها. ففي هذه الحالة، لا يجوز للمنشأة أن تعكس تلك المعلومات الجديدة في قائمة مركزها المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (ما لم يلزم تعديل التقديرات تبعاً لأي اختلافات في السياسات المحاسبية أو ما لم يكن هناك دليل موضوعي على أن التقديرات كانت خاطئة). وبدلاً من ذلك، يجب على المنشأة أن تعكس أثر تلك المعلومات الجديدة ضمن الربح أو الخسارة (أو ضمن الدخل الشامل الآخر، إذا كان ذلك مناسباً) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤.

١٦ قد تحتاج المنشأة إلى إجراء تقديرات وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي في تاريخ التحول إلى تلك المعايير، لم تكن مطلوبة في ذلك التاريخ بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها. واتساقاً مع المعيار الدولي للمحاسبة ١٠، فإن تلك التقديرات التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي يجب أن تعكس الظروف القائمة في تاريخ التحول إلى تلك المعايير. وعلى وجه التحديد، فإن تقديرات أسعار السوق أو معدلات الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية، في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، يجب أن تعكس ظروف السوق في ذلك التاريخ.

١٧ تنطبق الفقرات ١٤-١٦ على قائمة المركز المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. وتنطبق أيضاً على فترة المقارنة المعروضة في أول قوائم مالية للمنشأة مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، وفي هذه الحالة، يتم استبدال الإشارات إلى تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي بإشارات إلى نهاية فترة المقارنة تلك.

### الإعفاءات من المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي

١٨ قد تختار المنشأة أن تستخدم واحداً أو أكثر من الإعفاءات المُتضمنة في الملاحق ج-هـ ولا يجوز للمنشأة أن تطبق هذه الإعفاءات، بالقياس المنطقي، على بنود أخرى.

١٩ [حذفت]

## العرض والإفصاح

٢٠ لا يقدم هذا المعيار إعفاءات من متطلبات العرض والإفصاح الواردة في المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي.

## معلومات المقارنة

٢١ يجب أن تتضمن أول قوائم مالية للمنشأة مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي -على الأقل- ثلاث قوائم للمركز المالي، وقائمتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة (في حال عرضها)، وقائمتين للتدفقات النقدية وقائمتين للتغيرات في حقوق الملكية والإيضاحات المتعلقة بها، بما في ذلك معلومات المقارنة لجميع القوائم المعروضة.

## معلومات المقارنة والملخصات التاريخية غير المُعدّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي

٢٢ تعرض بعض المنشآت ملخصات تاريخية لبيانات مختارة للفترة التي تسبق أول فترة تعرض لها معلومات مقارنة كاملة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. ولا يتطلب هذا المعيار أن تلتزم مثل هذه الملخصات بمتطلبات الإثبات والقياس الخاصة بالمعايير الدولية للتقرير المالي. وعلاوة على ذلك، تعرض بعض المنشآت معلومات المقارنة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها بالإضافة إلى معلومات المقارنة المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وفي أية قوائم مالية تتضمن ملخصات تاريخية أو معلومات مقارنة مُعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، يجب على المنشأة أن:

(أ) تذكر بوضوح أن المعلومات المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها ليست مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي؛

(ب) تفصح عن طبيعة التعديلات الرئيسية التي من شأنها أن تجعل القوائم المالية ملتزمة بالمعايير الدولية للتقرير المالي. ولا يلزم المنشأة أن تحدد حجم تلك التعديلات.

## توضيح التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي

٢٣ يجب على المنشأة توضيح كيف أن التحول من المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها إلى المعايير الدولية للتقرير المالي قد أثر على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية التي تم التقرير عنها.

٢٣ أ يجب على المنشأة التي طبقت المعايير الدولية للتقرير المالي في فترة سابقة، كما هو موضح في الفقرة ١٤، أن تفصح عما يلي:

(أ) سبب توقفها عن تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي؛

(ب) سبب استئنافها لتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي.

٢٣ ب عندما لا تختار المنشأة، وفقاً للفقرة ١٤، أن تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١، يجب عليها أن توضح الأسباب وراء اختيار تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي كما لو كانت لم تتوقف أبداً عن تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي.

## المطابقات

٢٤ للالتزام بالفقرة ٢٣، يجب أن تشمل أول قوائم مالية للمنشأة مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي على ما يلي:

<sup>٤</sup> تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "٢٢ تعرض بعض المنشآت ملخصات تاريخية لبيانات مختارة للفترة التي تسبق أول فترة تعرض لها معلومات مقارنة كاملة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. ولا يتطلب هذا المعيار أن تلتزم مثل هذه الملخصات بمتطلبات الإثبات والقياس الخاصة بالمعايير الدولية للتقرير المالي. وعلاوة على ذلك، تعرض بعض المنشآت معلومات المقارنة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها بالإضافة إلى معلومات المقارنة المطلوبة بموجب المعيار الدولي للمحاسبة ١. وفي أية قوائم مالية تتضمن ملخصات تاريخية أو معلومات مقارنة مُعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، يجب على المنشأة أن:".

(١) مطابقات لحقوق ملكيتها التي تم التقرير عنها وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها مع حقوق ملكيتها وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي لكل من التاريخين التاليين:

(١) تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي؛

(٢) نهاية آخر فترة معروضة ضمن أحدث قوائم مالية سنوية للمنشأة مُعدّة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

(ب) مطابقة مع مجموع دخلها الشامل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي خلال آخر فترة ضمن أحدث قوائم مالية سنوية للمنشأة. ويجب أن تكون نقطة البداية لتلك المطابقة هي مجموع الدخل الشامل وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها خلال نفس الفترة، وإذا لم تكن المنشأة قد قررت عن مثل هذا المجموع، تكون نقطة البداية هي الربح أو الخسارة بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

(ج) إذا قامت المنشأة بإثبات أو عكس أي خسائر هبوط للمرة الأولى عند إعداد قائمة مركزها المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، فيجب تقديم الإفصاحات التي كان سيتطلبها المعيار الدولي للمحاسبة ٣٦ "الهبوط في قيمة الأصول" فيما لو كانت المنشأة قد قامت بإثبات تلك العكوسات أو خسائر الهبوط في الفترة التي تبدأ بتاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.

٢٥ يجب أن تقدم المطابقات المطلوبة بموجب الفقرة ٢٤ (أ) و(ب) تفاصيل كافية لتمكين المستخدمين من فهم التعديلات ذات الأهمية النسبية الطارئة على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل. وإذا كانت المنشأة قد عرضت قائمة للتدفقات النقدية بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، فيجب عليها أيضاً شرح التعديلات ذات الأهمية النسبية الطارئة على قائمة التدفقات النقدية.

٢٦ إذا أصبحت المنشأة على علم بأخطاء وقعت في ظل تطبيق المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، فإن المطابقات المطلوبة بموجب الفقرة ٢٤ (أ) و(ب) يجب أن تميز تصحيح تلك الأخطاء عن التغييرات في السياسات المحاسبية.

٢٧ لا ينطبق المعيار الدولي للمحاسبة ٨ على التغييرات في السياسة المحاسبية التي تقوم بها المنشأة عند تبنيها للمعايير الدولية للتقرير المالي ولا على التغييرات في تلك السياسات إلا بعد أن تعرض أول قوائم مالية لها مُعدّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. ولذلك، فإن متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة ٨ المتعلقة بالتغييرات في السياسات المحاسبية لا تنطبق على أول قوائم مالية للمنشأة مُعدّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

٢٧ أ إذا قامت المنشأة خلال الفترة التي تغطيها أول قوائم مالية لها مُعدّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي بتغيير سياساتها المحاسبية أو استخدامها للإعفاءات الواردة في هذا المعيار، فيجب عليها توضيح التغييرات بين أول تقرير مالي أولي لها مُعدّ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي وأول قوائم مالية لها مُعدّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، وفقاً للفقرة ٢٣، ويجب عليها تحديث المطابقات المطلوبة بموجب الفقرة ٢٤ (أ) و(ب).

٢٨ إذا لم تكن المنشأة قد عرضت قوائم مالية للفترات السابقة، فإن أول قوائم مالية لها مُعدّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

### تعيين الأصول المالية أو الالتزامات المالية

٢٩ يُسمح للمنشأة بأن تعين الأصل المالي، المثبت سابقاً، على أنه أصل مالي مقيس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للفقرة ١٩ أ. ويجب على المنشأة أن تفصح عن القيمة العادلة للأصول المالية المعينة على هذا النحو في تاريخ التعيين وعن تصنيفها ومبلغها الدفري في القوائم المالية السابقة.

٢٩ أ يُسمح للمنشأة بأن تعين الالتزام المالي، المثبت سابقاً، على أنه التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للفقرة ١٩ أ. ويجب على المنشأة أن تفصح عن القيمة العادلة للالتزامات المالية المعينة على هذا النحو في تاريخ التعيين وعن تصنيفها ومبلغها الدفري في القوائم المالية السابقة.

## استخدام القيمة العادلة على أنها تكلفة مفترضة

٣٠ إذا كانت المنشأة تستخدم القيمة العادلة في قائمة مركزها المالي الافتتاحية المُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي على أنها تكلفة مُفترضة لبند من بنود العقارات والألات والمعدات، أو عقار استثماري أو أصل غير ملموس أو أصل حق استخدام (انظر الفقرتين ٥٥ و ٧٥)، فإن أول قوائم مالية للمنشأة مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي يجب أن تفصح، لكل بند مستقل في قائمة المركز المالي الافتتاحية المُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، عما يلي:

(أ) مجموع تلك القيم العادلة؛

(ب) التعديل الإجمالي في المبالغ الدفترية التي تم التقرير عنها بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

## استخدام التكلفة المفترضة للاستثمارات في المنشآت التابعة والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة

٣١ وبالمثل، إذا كانت المنشأة تستخدم تكلفة مفترضة في قائمة مركزها المالي الافتتاحية المُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي لاستثمار في منشأة تابعة أو مشروع مشترك أو منشأة زميلة في قوائمها المالية المنفصلة (انظر الفقرة ٥٥)، فإن أول قوائم مالية للمنشأة مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي يجب أن تفصح عما يلي:

(أ) التكلفة المفترضة الإجمالية لتلك الاستثمارات التي تكلفتها المفترضة هي المبلغ الدفترية وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها؛

(ب) التكلفة المفترضة الإجمالية لتلك الاستثمارات التي تكلفتها المفترضة هي القيمة العادلة؛

(ج) التعديل الإجمالي في المبالغ الدفترية التي تم التقرير عنها بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

## استخدام التكلفة المفترضة لأصول النفط والغاز

٣١ إذا كانت المنشأة تستخدم الإعفاء الوارد في الفقرة ٨٥(ب) لأصول النفط والغاز، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة وعن الأساس التي تم بموجبه تخصيص المبالغ الدفترية التي تم تحديدها بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

## استخدام التكلفة المفترضة للعمليات الخاضعة لتنظيم الأسعار

٣١ ب إذا كانت المنشأة تستخدم الإعفاء الوارد في الفقرة ٨٥(ب) للعمليات الخاضعة لتنظيم الأسعار، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة وعن الأساس الذي بناءً عليه تم تحديد المبالغ الدفترية بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

## استخدام التكلفة المفترضة بعد تضخم جامح بشكل حاد

٣١ ج إذا اختارت المنشأة، بسبب تضخم جامح بشكل حاد، قياس الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة واستخدام تلك القيمة العادلة على أنها التكلفة المفترضة في قائمة مركزها المالي الافتتاحية المُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (انظر الفقرات ٢٦-٣٠ د)، فإن أول قوائم مالية للمنشأة مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي يجب أن تفصح عن توضيح لكيفية وأسباب وجود عملة وظيفية للمنشأة في السابق كانت تخضع لتضخم جامح بشكل حاد، ثم عدم وجود تلك العملة الوظيفية الآن.

## التقارير المالية الأولية

٣٢ للالتزام بالفقرة ٢٣، ففي حالة قيام المنشأة بعرض تقرير مالي أولي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٣٤ لجزء من الفترة التي تشملها أول قوائم مالية لها مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، يجب على المنشأة أن تستوفي متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة ٣٤، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، إضافة إلى المتطلبات الآتية:

(ض أ) يجب على المنشأة عرض كل عنوان تتوقع استخدامه عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ والمجاميع الفرعية التي تتطلبها الفقرات ٦٩-٧٤ من ذلك المعيار، بغض النظر عن متطلبات الفقرة ١٠ من المعيار الدولي للمحاسبة ٣٤. ويجب على المنشأة تطبيق متطلبات الفقرة ١٠ من المعيار الدولي للمحاسبة ٣٤ فيما يخص العناوين والمجاميع الفرعية في القوائم المالية المختصرة بعد إصدار أول قوائم مالية لها مُعدّة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

(إ) إذا كانت المنشأة قد عرضت تقريراً مالياً أولاً للفترة الأولية المقابلة من السنة المالية السابقة مباشرة، فإن كل تقرير مالي أولي من ذلك القبيل يجب أن يتضمن:

(١) مطابقة لحقوق ملكية المنشأة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها في نهاية تلك الفترة الأولية المقابلة مع حقوق ملكيتها بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي في ذلك التاريخ؛

(٢) مطابقة مع مجموع الدخل الشامل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي خلال تلك الفترة الأولية المقابلة (الفترة الأولية الحالية ومن بداية السنة حتى تاريخه). ويجب أن تكون نقطة البداية لتلك المطابقة هي مجموع الدخل الشامل وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها خلال تلك الفترة، وإذا لم تكن المنشأة قد قررت عن مثل هذا المجموع، تكون نقطة البداية هي الربح أو الخسارة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

(ب) بالإضافة إلى المطابقتين المطلوبتين بموجب البند (أ)، فإن أول تقرير مالي أولي للمنشأة مُعد وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٣٤ لجزء من الفترة التي تغطيها أول قوائم مالية مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي يجب أن تشمل على المطابقتين الموضحتين في الفقرة ٢٤ (أ) و (ب) (مضافاً إليهما التفاصيل المطلوبة بموجب الفقرتين ٢٥ و ٢٦) أو على إحالة مرجعية إلى وثيقة أخرى منشورة تشتمل على هاتين المطابقتين.

(ج) إذا غيرت المنشأة سياساتها المحاسبية أو استخدامها للإعفاءات الواردة في هذا المعيار، فيجب عليها توضيح التغييرات في كل تقرير مالي أولي من هذا القبيل وفقاً للفقرة ٢٣ وتحديث المطابقات التي يتطلبها البنود (أ) و (ب).<sup>٥</sup>

٣٣ يتطلب المعيار الدولي للمحاسبة ٣٤ تقديم حد أدنى من الإفصاحات التي تستند إلى افتراض بأن مستخدمي التقرير المالي الأولي يمكنهم أيضاً الاطلاع على أحدث قوائم مالية سنوية. ومع ذلك، فإن المعيار الدولي للمحاسبة ٣٤ يتطلب أيضاً من المنشأة الإفصاح عن "أي أحداث أو معاملات تكون ذات أهمية نسبية لفهم الفترة الأولية الحالية". ولذلك، فإذا لم تكن المنشأة المطبقة لأول مرة قد أفصحت في أحدث قوائمها المالية السنوية المُعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها عن المعلومات ذات الأهمية النسبية لفهم الفترة الأولية الحالية، فإن تقريرها المالي الأولي يجب أن يفصح عن تلك المعلومات أو يتضمن إحالة مرجعية إلى وثيقة أخرى منشورة تشتمل على تلك المعلومات.

## تاريخ السريان

٣٤ يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار إذا كانت أول قوائم مالية لها مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي هي لفترة تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق.

٣٥ يجب على المنشأة أن تطبق التعديلات الواردة في الفقرتين ١ (ن) و ٢٣ للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. وإذا كانت المنشأة تطبق المعيار الدولي للمحاسبة ٢٣ "تكاليف الاقتراض" (المنقح في ٢٠٠٧) على فترة أسبق، فإن تلك التعديلات يجب تطبيقها لتلك الفترة الأسبق.

٣٦ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ "تجميع الأعمال" (المنقح في ٢٠٠٨) الفقرات ١٩ و ١ (و) و ٤ (و) (ز). وفي حالة قيام المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ (المنقح في ٢٠٠٨) لفترة أسبق، فإن التعديلات يجب تطبيقها أيضاً لتلك الفترة الأسبق.

<sup>٥</sup> تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "٣٢ لالتزام بالفقرة ٢٣، ففي حالة قيام المنشأة بعرض تقرير مالي أولي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٣٤ لجزء من الفترة التي تغطيها أول قوائم مالية لها مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، يجب على المنشأة أن تستوفي المتطلبات الآتية إضافة إلى المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للمحاسبة ٣٤: (أ) إذا كانت المنشأة قد عرضت تقريراً مالياً أولاً للفترة الأولية المقابلة من السنة المالية السابقة مباشرة، فإن كل تقرير مالي أولي من ذلك القبيل يجب أن يتضمن: (١) ... (٢) ... (ب) ... (ج) ...".

- ٣٧ عدل المعيار الدولي للمحاسبة ٢٧ "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" (المعدل في ٢٠٠٨) الفقرتين ب ١ و ب ٧. وفي حالة قيام المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ٢٧ (المعدل في ٢٠٠٨) على فترة أسبق، فيجب تطبيق التعديلات لتلك الفترة الأسبق.
- ٣٨ أضافت التعديلات التي بعنوان "تكلفة الاستثمار في منشأة تابعة أو منشأة تخضع لسيطرة مشتركة أو منشأة زميلة" (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١ والمعيار الدولي للمحاسبة ٢٧)، الصادرة في مايو ٢٠٠٨، الفقرات ٣١ و(ز) و(د) ١٤ و(د) ١٥. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك الفقرات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وفي حالة قيام المنشأة بتطبيق الفقرات لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- ٣٩ تم تعديل الفقرة ب ٧ بموجب "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" الصادرة في مايو ٢٠٠٨. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. وفي حالة قيام المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ٢٧ (المعدل في ٢٠٠٨) لفترة أسبق، فيجب تطبيق التعديلات على تلك الفترة الأسبق.
- ١٣٩ أضافت التعديلات التي بعنوان "إعفاءات إضافية للمنشآت المطبقة لأول مرة" (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١)، الصادرة في يوليو ٢٠٠٩، الفقرات ٣١ و٨ و٩ و٢١، وعدلت الفقرة ١(ج) و(د) و(١). ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٠ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وفي حالة قيام المنشأة بتطبيق التعديلات لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- ب ٣٩ [حذفت]
- ج ٣٩ أضاف تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ١٩ "التخلص من الالتزامات المالية باستخدام أدوات حقوق الملكية" الفقرة ٢٥. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل عند تطبيق تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ١٩.
- د ٣٩ [حذفت]
- هـ ٣٩ أضافت "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" الصادرة في مايو ٢٠١٠ الفقرات ٢٧ و٣١ ب و٨ ب، وعدلت الفقرات ٢٧ و ٣٢ و(ج) و(د). ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١١ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وفي حالة قيام المنشأة بتطبيق التعديلات لفترة أسبق فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة. ويُسمح للمنشآت التي طبقت المعايير الدولية للتقرير المالي في فترات قبل تاريخ سريان المعيار الدولي للتقرير المالي ١ أو التي طبقت المعيار الدولي للتقرير المالي ١ في فترة سابقة بتطبيق التعديل على الفقرة ٨ بأثر رجعي في أول فترة سنوية بعد سريان التعديل. ويجب على المنشأة التي تطبق الفقرة ٨ بأثر رجعي أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- و ٣٩ [حذفت]
- ز ٣٩ [حذفت]
- ح ٣٩ أدت التعديلات الصادرة في ديسمبر ٢٠١٠ بعنوان "التضخم الجامع بشكل حاد وإزالة التواريخ المحددة للمنشآت المطبقة لأول مرة" (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١) إلى تعديل الفقرات ٢ و(د) ٢٠، وأضافت الفقرات ٣١ ج و(د) ٢٦-٣٠. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠١١ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق.
- ط ٣٩ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ "القوائم المالية الموحدة" والمعيار الدولي للتقرير المالي ١١ "الترتيبات المشتركة"، الصادران في مايو ٢٠١١، الفقرات ٣١ ب و٧ ج و١ د و١٤ و١٥، وأضافا الفقرة ٣١ د. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ والمعيار الدولي للتقرير المالي ١١.
- ي ٣٩ حذف المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ "قياس القيمة العادلة"، الصادر في مايو ٢٠١١، الفقرة ١٩، وعدل تعريف القيمة العادلة الوارد في الملحق أ، وعدل الفقرتين ١٥ و ٢٠. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣.

- ٣٩ك أدت التعديلات الصادرة في يونيو ٢٠١١ بعنوان "عرض بنود الدخل الشامل الآخر" (تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة ١) إلى تعديل الفقرة ٢١. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للمحاسبة ١ المعدل في يونيو ٢٠١١.
- ٣٩ل عدل المعيار الدولي للمحاسبة ١٩ "منافع الموظفين" (المعدل في يونيو ٢٠١١) الفقرة ١٥، وحذف الفقرتين ١٠ د و ١١. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للمحاسبة ١٩ (المعدل في يونيو ٢٠١١).
- ٣٩م أضاف تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية ٢٠ "تكاليف إزالة الطبقة الصخرية أو الترابية في مرحلة الإنتاج من منجم سطحي" الفقرة ٣٢ د وعدل الفقرة ١٥. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل عند تطبيق تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ٢٠.
- ٣٩ن أضافت التعديلات التي بعنوان "القروض الحكومية" (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١)، الصادرة في مارس ٢٠١٢، الفقرات ب ١ (و) وب ١٠ - ب ١٢. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك الفقرات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٣ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق.
- ٣٩س تشير الفقرتان ب ١٠ وب ١١ إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ٩. وإذا طبقت المنشأة هذا المعيار ولكنها لم تطبق بعد المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، فإن الإشارات الواردة في الفقرتين ب ١٠ وب ١١ إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ يجب قراءتها على أنها إشارات إلى المعيار الدولي للمحاسبة ٣٩ "الأدوات المالية: الإثبات والقياس".
- ٣٩ع أضافت "التحسينات السنوية دورة ٢٠٠٩ - ٢٠١١"، الصادرة في مايو ٢٠١٢، الفقرات ٤ أ و ٤ ب و ٢٣ أ و ٢٣ ب. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل بأثر رجعي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٣ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة ذلك التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- ٣٩ف عدلت "التحسينات السنوية دورة ٢٠٠٩ - ٢٠١١"، الصادرة في مايو ٢٠١٢، الفقرة ٢٣. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل بأثر رجعي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٣ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة ذلك التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- ٣٩ص عدلت "التحسينات السنوية دورة ٢٠٠٩ - ٢٠١١"، الصادرة في مايو ٢٠١٢، الفقرة ٢١. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل بأثر رجعي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٣ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة ذلك التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- ٣٩ق أدت التعديلات الصادرة في يونيو ٢٠١٢ بعنوان "القوائم المالية الموحدة، والترتيبات المشتركة، والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى: إرشادات التحول" (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠، والمعيار الدولي للتقرير المالي ١١، والمعيار الدولي للتقرير المالي ١٢) إلى تعديل الفقرة ٣١ د. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١١ (المعدل في يونيو ٢٠١٢).
- ٣٩ر أدت التعديلات الصادرة في أكتوبر ٢٠١٢ بعنوان "المنشآت الاستثمارية" (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠، والمعيار الدولي للتقرير المالي ١٢، والمعيار الدولي للمحاسبة ٢٧) إلى تعديل الفقرتين ١٦ د و ١٧ والملاحق ج. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٤ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق للتعديل "المنشآت الاستثمارية". وفي حالة قيام المنشأة بتطبيق تلك التعديلات على فترة أسبق، فيجب عليها أيضاً تطبيق جميع التعديلات المتضمنة في التعديل "المنشآت الاستثمارية" في نفس الوقت.

٦ في أبريل ٢٠٢٤، أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية" ونقل هذه المتطلبات من المعيار الدولي للمحاسبة ١ "عرض القوائم المالية" إلى المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

٧ عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، غير المجلس اسم المعيار الدولي للمحاسبة ٨ إلى "أساس إعداد القوائم المالية".

٨ عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، غير المجلس اسم المعيار الدولي للمحاسبة ٨.

٩ عندما أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨، غير المجلس اسم المعيار الدولي للمحاسبة ٨.

- ش ٣٩ [حذفت]
- ت ٣٩ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٤ "الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية"، الصادر في يناير ٢٠١٤، الفقرة ٨ب. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل للفترة السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وفي حالة قيام المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٤ على فترة أسبق، فيجب تطبيق التعديل على تلك الفترة الأسبق.
- ث ٣٩ أدى التعديل الصادر في مايو ٢٠١٤ بعنوان "المحاسبة عن اقتناء حصص في عمليات مشتركة" (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١١) إلى تعديل الفقرة ج ٥. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل للفترة السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ أو بعد ذلك التاريخ. وفي حالة قيام المنشأة بتطبيق التعديلات ذات الصلة على المعيار الدولي للتقرير المالي ١١ في فترة أسبق، فيجب تطبيق التعديل على الفقرة ج ٥ في تلك الفترة الأسبق.
- خ ٣٩ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ "الإيراد من العقود مع العملاء"، الصادر في مايو ٢٠١٤، الفقرة ١د، وحذف الفقرة ٢٤د والعنوان المتعلق بها، وأضاف الفقرتين ٣٤د و ٣٥د والعنوان المتعلق بهما. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥.
- ذ ٣٩ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية"، الصادر في يوليو ٢٠١٤، الفقرات ٢٩ وب ١-ب و ١د و ١٤د و ١٥د و ١٩د و ٢٠د، وحذف الفقرات ٣٩ ب و ٣٩ ج و ٣٩ هـ، وأضاف الفقرات ٢٩ أ وب ٨-ب و ٨-ب و ٩د و ١٩د-ج و ٣٣د و ١هـ و ٢هـ. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.
- ض ٣٩ أدت التعديلات الصادرة في أغسطس ٢٠١٤ بعنوان "طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة" (تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة ٢٧) إلى تعديل الفقرة ١٤د، وأضافت الفقرة ١٥هـ. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات للفترة السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٦ أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأسبق. وفي حالة قيام المنشأة بتطبيق تلك التعديلات على فترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- أ ٣٩ [حذفت]
- ب ٣٩ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ "عقود الإيجار"، الصادر في يناير ٢٠١٦، الفقرات ٣٠ ج و ٤د و ٧د و ٨د و ٩د، وحذف الفقرة ٩أ، وأضاف الفقرات ٩ب-د و ٩هـ. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦.
- ج ٣٩ أضاف التفسير الدولي ٢٢ "المعاملات بعملة أجنبية والعوض المستلم أو المدفوع مقدماً" الفقرة ٣٦د، وعدل الفقرة ١د. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل عندما تطبق التفسير الدولي ٢٢.
- د ٣٩ عدلت "التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي، دورة ٢٠١٤-٢٠١٦"، الصادرة في ديسمبر ٢٠١٦، الفقرات ٣٩ ل و ٣٩ م، وحذفت الفقرات ٣٩ د و ٣٩ و و ٣٩ أ، و ٣-هـ. ويجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات للفترة السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٨ أو بعد ذلك التاريخ.
- هـ ٣٩ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ "عقود التأمين"، الصادر في مايو ٢٠١٧، الفقرتين ١ب و ١د، وحذف العنوان قبل الفقرة ٤د والفقرة ٤د، وأضاف بعد الفقرة ١٢ عنواناً والفقرة ١٣. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عند قيامها بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧.
- و ٣٩ أضاف تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ٢٣ "عدم التأكد المحيط بمعالجات ضريبة الدخل" الفقرة ٨هـ. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل عندما تقوم بتطبيق التفسير ٢٣.
- ز ٣٩ عدلت "التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي، دورة ٢٠١٨-٢٠٢٠"، الصادرة في مايو ٢٠٢٠، الفقرة ١د (و) وأضافت الفقرة ١١٣أ. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل لفرات التقرير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٢ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- ح ٣٩ عدل الإصدار "الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة"، الصادر في مايو ٢٠٢١، الفقرة ١ب وأضاف الفقرة ١٤ب. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات لفرات التقرير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة التعديلات لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

- ٣٩أ ط عدل الإصدار "عدم القابلية للصرف" (تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة ٢١)، الصادر في أغسطس ٢٠٢٣، الفقرتين ٣١ ج و ٢٧د. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ (المعدل في أغسطس ٢٠٢٣).
- ٣٩أي عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ الصادر في أبريل ٢٠٢٤ الفقرات ١ و ٣ و ٤ و ٤أ و ٥ و ٢٢ و ٣٢ و ٣٠د و ٢٥هـ، وعدل الملحق أ وأضاف الفقرة ٣٢ (ض أ). ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠.١٨
- ٣٩أك عدلت "التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي—مجلد ١١"، الصادرة في يوليو ٢٠٢٤، الفقرات ب٥—ب٦. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات لفترات التقرير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٦ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة تلك التعديلات لفترة أسبق، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.<sup>١١</sup>

## سحب المعيار الدولي للتقرير المالي ١ (الصادر في ٢٠٠٣)

٤٠. يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للتقرير المالي ١ (الصادر في ٢٠٠٣ والمعدل في مايو ٢٠٠٨).

<sup>١٠</sup> تم إضافة هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.

<sup>١١</sup> تم إضافة هذه الفقرة نتيجة لإصدار "التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي — مجلد ١١".

## الملحق أ

### المصطلحات المعروفة

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار.

|                                                                              |                                                                                                                                                                                                                               |
|------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي                             | بداية أسبق فترة تعرض لها المنشأة معلومات مقارنة كاملة مُعدّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي في أول قوائم مالية لها مُعدّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.                                                       |
| التكلفة المفترضة                                                             | مبلغ يُستخدم على أنه بديل للتكلفة أو التكلفة المهلكة في تاريخ معين. ويفترض الإهلاك أو الاستنفاد اللاحق أن المنشأة قد قامت بإثبات الأصل أو الالتزام –بشكل أولي- في ذلك التاريخ المعين وأن تكلفته كانت مساوية للتكلفة المفترضة. |
| القيمة العادلة                                                               | السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل، أو سيتم دفعه لنقل التزام، في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (انظر المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣).                                             |
| أول قوائم مالية مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي                  | أول قوائم مالية سنوية تطبق فيها المنشأة المعايير الدولية للتقرير المالي، بموجب النص الصريح وغير المتحفظ على الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي.                                                                        |
| أول فترة تقرير وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي                         | أحدث فترة تقرير تغطيها أول قوائم مالية للمنشأة مُعدّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.                                                                                                                                  |
| المنشأة المُطبقة لأول مرة                                                    | المنشأة التي تعرض أول قوائم مالية لها مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.                                                                                                                                            |
| المعايير الدولية للتقرير المالي                                              | هي المعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة. وهي تشمل:                                                                                                                                       |
|                                                                              | (أ) المعايير الدولية للتقرير المالي؛                                                                                                                                                                                          |
|                                                                              | (ب) المعايير الدولية للمحاسبة؛                                                                                                                                                                                                |
|                                                                              | (ج) التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي؛                                                                                                                                                        |
|                                                                              | (د) التفسيرات الصادرة عن لجنة التفسيرات الدولية السابقة.                                                                                                                                                                      |
| قائمة المركز المالي الافتتاحية المُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي | قائمة المركز المالي للمنشأة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.                                                                                                                                              |
| المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها                                     | الأساس المحاسبي الذي كانت المنشأة المُطبقة لأول مرة تستخدمه مباشرة قبل تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي.                                                                                                                 |

## الملحق ب

### الاستثناءات من التطبيق بأثر رجعي للمعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار.

ب ١ يجب على المنشأة تطبيق الاستثناءات الآتية:

- (أ) إلغاء إثبات الأصول المالية والالتزامات المالية (الفقرتان ب ٢ وب ٣)؛
- (ب) المحاسبة عن التحوط (الفقرات ب ٤ – ب ٦)؛
- (ج) الحصص غير المسيطرة (الفقرة ب ٧)؛
- (د) تصنيف وقياس الأصول المالية (الفقرات ب ٨-ب ٨ج)؛
- (هـ) الهبوط في قيمة الأصول المالية (الفقرات ب ٨د-ب ٨ز)؛
- (و) المشتقات المدمجة (الفقرة ب ٩)؛
- (ز) القروض الحكومية (الفقرات ب ١٠ – ب ١٢)؛
- (ح) عقود التأمين (الفقرة ب ١٣)؛
- (ط) الضريبة المؤجلة المتعلقة بعقود الإيجار والتزامات الإزالة وإعادة إلى الحالة الأصلية والالتزامات المشابهة (الفقرة ب ١٤).

### إلغاء إثبات الأصول المالية والالتزامات المالية

ب ٢ باستثناء ما هو مسموح به بموجب الفقرة ٣، يجب على المنشأة المطبقة لأول مرة تطبيق متطلبات إلغاء الإثبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ بأثر مستقبلي على المعاملات التي تحدث في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي أو بعده. فعلى سبيل المثال، إذا قامت المنشأة المطبقة لأول مرة بإلغاء إثبات أصول مالية غير مشتقة أو التزامات مالية غير مشتقة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، نتيجة لمعاملة حدثت قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، فلا يجوز لها إثبات تلك الأصول والالتزامات وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (ما لم تكن مؤهلة للإثبات نتيجة لمعاملة أو حدث لاحق).

ب ٣ بالرغم مما هو مذكور في الفقرة ٢، يمكن للمنشأة تطبيق متطلبات إلغاء الإثبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ بأثر رجعي ابتداءً من أي تاريخ تختاره المنشأة، شريطة أن تكون المعلومات اللازمة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على الأصول المالية والالتزامات المالية الملغى إثباتها نتيجة لمعاملات سابقة قد تم الحصول عليها في وقت المحاسبة بشكل أولي عن تلك المعاملات.

### المحاسبة عن التحوط

ب ٤ كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، يجب على المنشأة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي:

- (أ) قياس جميع المشتقات بالقيمة العادلة؛
- (ب) إزالة جميع الخسائر والمكاسب المؤجلة الناشئة عن المشتقات التي تم التقرير عنها وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها كما لو كانت أصولاً أو التزامات.

ب ٥ لا يجوز للمنشأة أن تعكس في قائمة مركزها المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي علاقة تحوط من نوع غير مؤهل للمحاسبة عن التحوط وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (على سبيل المثال، علاقات التحوط العديدة التي تكون أداة التحوط فيها خياراً مكتوباً قائماً بذاته أو صافي خيار مكتوب، أو يكون البند المتحوط له فيها هو صافي مركز في تحوط تدفق نقدي لمخاطر أخرى غير مخاطر العملات الأجنبية) (انظر الفقرة ١/٤/٦ (أ) من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩). ولكن إذا عيّنت المنشأة مركزاً صافياً على أنه بند متحوط له وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، فيمكنها تعيين بند مفرد ضمن صافي ذلك المركز الصافي، أو تعيين مركز صافي، على أنه

بند متحوط له وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا كان القيام بذلك يستوفي المتطلبات الواردة في الفقرة ١/٦/٦ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، شريطة أن تقوم بذلك في وقت لا يتجاوز تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.<sup>١٢</sup>

ب٦ إذا كانت المنشأة قد عيّنت معاملة، قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، على أنها تحوط ولكن التحوط لا يستوفي ضوابط التأهل للمحاسبة عن التحوط الواردة في الفقرة ١/٤/٦ (ب) - (ج) من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، فيجب على المنشأة أن تطبق الفقرتين ٦/٥/٦ و ٧/٥/٦ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ وألا تستمر في المحاسبة عن التحوط. ولا يجوز تعيين المعاملات المبرمة قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي على أنها تحوطات بأثر رجعي.<sup>١٣</sup>

### الحصص غير المسيطرة

ب٧ يجب على المنشأة المطبقة لأول مرة تطبيق المتطلبات الآتية للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ بأثر مستقبلي من تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي:

(أ) المتطلب الوارد في الفقرة ب٩٤ بأن مجموع الدخل الشامل يتم عزوه إلى ملاك المنشأة الأم والحصص غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى تحول الحصة غير المسيطرة إلى رصيد سالب؛

(ب) المتطلبات الواردة في الفقرتين ٢٣ وب٩٦ للمحاسبة عن التغيرات في حصة ملكية المنشأة الأم في منشأة تابعة والتي لا ينتج عنها فقدان للسيطرة؛

(ج) المتطلبات الواردة في الفقرات ب٩٧ - ب٩٩ للمحاسبة عن فقدان السيطرة على منشأة تابعة، والمتطلبات المتعلقة بذلك في الفقرة ١٨ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٥ "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة".

ولكن إذا اختارت المنشأة المطبقة لأول مرة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ بأثر رجعي على عمليات تجميع أعمال سابقة، فيجب عليها أيضاً تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ وفقاً للفقرة ج ١ من هذا المعيار.

### تصنيف وقياس الأدوات المالية

ب٨ يجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت الأداة المالية تستوفي الشروط الواردة في الفقرة ٢/١/٤ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ أو الشروط الواردة في الفقرة ٢/١/٤ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.

ب٨أ إذا كان من غير الممكن عملياً تقييم عنصر القيمة الزمنية للنقود المعدل وفقاً للفقرات ب١/٤ - ب٩/٤ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، فيجب على المنشأة تقييم خصائص التدفق النقدي التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي دون أن تأخذ في الحسبان المتطلبات المتعلقة بتعديل عنصر القيمة الزمنية للنقود الواردة في الفقرات ب١/٤ - ب٩/٤ من المعيار الدولي للتقرير المالي.

<sup>١٢</sup> تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار "التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي - مجلد ١١". ويتم تطبيق هذا التعديل لفترات التقرير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٦ أو بعد ذلك التاريخ. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "لا يجوز للمنشأة أن تعكس في قائمة مركزها المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي علاقة تحوط من نوع غير مؤهل للمحاسبة عن التحوط وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (على سبيل المثال، علاقات التحوط العديدة التي تكون أداة التحوط فيها خياراً مكتوباً قائماً بذاته أو صافي خيار مكتوب، أو يكون البند المتحوط له فيها هو صافي مركز في تحوط تدفق نقدي لمخاطر أخرى غير مخاطر العملات الأجنبية). ولكن إذا عيّنت المنشأة مركزاً صافياً على أنه بند متحوط له وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، فيمكنها تعيين بند مفرد ضمن صافي ذلك المركز الصافي، أو تعيين مركز صافي، على أنه بند متحوط له وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. إذا كان القيام بذلك يستوفي المتطلبات الواردة في الفقرة ١/٦/٦ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، شريطة أن تقوم بذلك في وقت لا يتجاوز تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي".

<sup>١٣</sup> تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار "التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي - مجلد ١١". ويتم تطبيق هذا التعديل لفترات التقرير السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٦ أو بعد ذلك التاريخ. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "إذا كانت المنشأة قد عيّنت معاملة، قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، على أنها تحوط ولكن التحوط لا يستوفي شروط المحاسبة عن التحوط الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، فيجب على المنشأة أن تطبق الفقرتين ٦/٥/٦ و ٧/٥/٦ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ وألا تستمر في المحاسبة عن التحوط. ولا يجوز تعيين المعاملات المبرمة قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي على أنها تحوطات بأثر رجعي".

المالي ٩. (في هذه الحالة يجب على المنشأة أيضاً تطبيق الفقرة ٤٢ ص من المعيار الدولي للتقرير المالي ٧، ولكن الإشارات إلى "الفقرة ٤/٢/٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩" يجب قراءتها على أنها تعني هذه الفقرة، ويجب أن تقرأ الإشارات إلى "الإثبات الأولي للأصل المالي" على أنها تعني "في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي").

ب٨ب إذا كان من غير الممكن عملياً تقييم ما إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر ضئيلة وفقاً للفقرة ب٤/١/٢٢ (ج) من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، فيجب على المنشأة تقييم خصائص التدفق النقدي التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي دون أن تأخذ في الحسبان استثناء ميزات السداد المبكر الواردة في الفقرة ب٤/١/٢٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩. (في هذه الحالة، يجب على المنشأة أيضاً تطبيق الفقرة ٤٢ ق من المعيار الدولي للتقرير المالي ٧، ولكن الإشارات إلى "الفقرة ٥/٢/٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩" يجب قراءتها على أنها تعني هذه الفقرة، ويجب قراءة الإشارات إلى "الإثبات الأولي للأصل المالي" على أنها تعني "في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي").

ب٨ج إذا كان من غير الممكن عملياً (حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للمحاسبة ٨) للمنشأة تطبيق طريقة الفائدة الفعلية الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ بأثر رجعي، فإن القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي يجب أن تكون إجمالي المبلغ الدفترى الجديد لذلك الأصل المالي أو التكلفة المستنفدة الجديدة لذلك الالتزام المالي في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.

## الهبوط في قيمة الأصول المالية

ب٨د يجب على المنشأة أن تطبق متطلبات الهبوط الواردة في القسم ٥/٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ بأثر رجعي مع مراعاة الفقرات ب٨هـ-ب٨ز والفقرتين ١هـ و٢هـ.

ب٨هـ في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، يجب على المنشأة استخدام المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما لتحديد المخاطر الائتمانية في التاريخ الذي تم فيه الإثبات الأولي للأدوات المالية (وفيما يخص التعهدات بتقديم القروض وعقود الضمان المالي، ففي التاريخ الذي أصبحت فيه المنشأة طرفاً في ارتباط لا رجعة فيه وفقاً للفقرة ٦/٥/٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩) ومقارنة ذلك بالمخاطر الائتمانية في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي (انظر أيضاً الفقرتين ب٢/٧ و ب٣/٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩).

ب٨و عند تحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي، يمكن للمنشأة تطبيق:

(أ) المتطلبات الواردة في الفقرات ١٠/٥/٥ وب٢٢/٥/٥-ب٢٤/٥/٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩؛

(ب) الافتراض الممكن دحضه الوارد في الفقرة ١١/٥/٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ للمدفوعات التعاقدية التي تجاوزت موعد استحقاقها بأكثر من ٣٠ يوماً إذا كانت المنشأة ستطبق متطلبات الهبوط عن طريق تحديد الزيادات الكبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي لتلك الأدوات المالية على أساس معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق.

ب٨ز إذا كان تحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي لأداة مالية يتطلب تكلفة أو جهداً لا مبرر لهما في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، فيجب على المنشأة إثبات مخصص خسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة وذلك في كل تاريخ تقرير إلى أن يتم إلغاء إثبات تلك الأداة المالية (ما لم تكن تلك الأداة المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير، ففي هذه الحالة تنطبق الفقرة ب٨و(أ)).

## المشتقات المُدمجة

ب٩ يجب على المنشأة المطبقة لأول مرة تقييم ما إذا كان مطلوباً فصل مشتقة مُدمجة عن العقد المضيف والمحاسبة عنها على أنها مشتقة على أساس الشروط القائمة في التاريخ الذي أصبحت فيه المنشأة طرفاً في العقد لأول مرة، أو التاريخ الذي يلزم فيه إعادة تقييم المشتقة بموجب الفقرة ب٤/٣/١١ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، أيهما يحل لاحقاً.

## القروض الحكومية

- ب ١٠ يجب على المنشأة المطبقة لأول مرة تصنيف جميع القروض الحكومية المستلمة على أنها التزام مالي أو أداة حقوق ملكية وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٣٢ "الأدوات المالية: العرض". وبإستثناء ما هو مسموح به بموجب الفقرة ب ١١، يجب على المنشأة المطبقة لأول مرة تطبيق المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية" والمعيار الدولي للمحاسبة ٢٠ "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية" بأثر مستقبلي على القروض الحكومية القائمة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي ولا يجوز لها إثبات المنفعة المتحققة من الحصول على القرض الحكومي بمعدل فائدة أقل من معدل السوق، على أنها منحة حكومية. وتبعاً لذلك، فإذا لم تكن المنشأة المطبقة لأول مرة قد قامت، بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، بإثبات وقياس القرض الحكومي الذي حصلت عليه بمعدل فائدة أقل من معدل السوق على أساس متسق مع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي، فيجب عليها استخدام المبلغ الدفترى للقرض المحدد وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي على أنه المبلغ الدفترى للقرض في قائمة المركز المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. ويجب على المنشأة أن تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على قياس مثل هذه القروض بعد تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.
- ب ١١ بالرغم مما هو مذكور في الفقرة ب ١٠، يمكن للمنشأة تطبيق المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ والمعيار الدولي للمحاسبة ٢٠ بأثر رجعي على أي قرض حكومي نشأ قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، شريطة أن تكون المعلومات اللازمة للقيام بذلك قد تم الحصول عليها في وقت المحاسبة بشكل أولي عن ذلك القرض.
- ب ١٢ لا تحول المتطلبات والإرشادات الواردة في الفقرتين ب ١٠ وب ١١ دون قدرة المنشأة على استخدام الإعفاءات الموضحة في الفقرات د ١٩- د ١٩ ج فيما يتعلق بتعيين الأدوات المالية المثبتة سابقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

## عقود التأمين

- ب ١٣ يجب على المنشأة تطبيق أحكام التحول الواردة في الفقرات ج ١-ج ٢٤ والفقرة ج ٢٨ في الملحق ج من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ على العقود الواقعة في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧. ويجب قراءة الإشارات إلى تاريخ التحول الواردة في تلك الفقرات من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ على أنها تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.

## الضريبة المؤجلة المتعلقة بعقود الإيجار والتزامات الإزالة وإعادة إلى الحالة الأصلية والالتزامات المشابهة

- ب ١٤ تعفي الفقرتان ١٥ و ٢٤ من المعيار الدولي للمحاسبة ١٢ "ضرائب الدخل" المنشأة من إثبات أصل أو التزام الضريبة المؤجلة في ظروف معينة. وبالرغم من هذا الإعفاء، ففي تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، يجب على المنشأة المطبقة لأول مرة إثبات أصل ضريبة مؤجلة - طالما كان من المرجح أن يتوفر ربح خاضع للضريبة يمكن أن يُستخدم لمقابلة الفرق المؤقت جائر الحسم- والالتزام ضريبة مؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة جائزة الحسم والخاضعة للضريبة المرتبطة بما يلي:

(أ) أصول حق الاستخدام والتزامات عقود الإيجار؛

(ب) التزامات الإزالة وإعادة إلى الحالة الأصلية والالتزامات المشابهة والمبالغ المقابلة لها المثبتة كجزء من تكلفة الأصل ذي الصلة.

## الملحق ج

### إعفاءات خاصة بتجميع الأعمال

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار. ويجب على المنشأة تطبيق المتطلبات الآتية على عمليات تجميع الأعمال التي قامت بإثباتها قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. ولا يجوز تطبيق هذا الملحق إلا على عمليات تجميع الأعمال الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ "تجميع الأعمال".

ج ١ يمكن للمنشأة المطبقة لأول مرة اختيار عدم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ بأثر رجعي على عمليات تجميع الأعمال السابقة (التي تمت قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي). ولكن إذا قامت المنشأة المطبقة لأول مرة بإعادة عرض أي تجميع أعمال للالتزام بالمعيار الدولي للتقرير المالي ٣، فيجب عليها إعادة عرض جميع عمليات تجميع الأعمال اللاحقة ويجب عليها أيضاً تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ اعتباراً من ذلك التاريخ نفسه. فعلى سبيل المثال، إذا اختارت المنشأة المطبقة لأول مرة إعادة عرض تجميع أعمال حدث في ٣٠ يونيو ٢٠×٦، فيجب عليها إعادة عرض جميع عمليات تجميع الأعمال التي حدثت بين ٣٠ يونيو ٢٠×٦ وتاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، ويجب عليها أيضاً تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠×٦.

ج ٢ لا يلزم أن تقوم المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" بأثر رجعي على تعديلات القيمة العادلة وعلى الشهرة الناشئة ضمن عمليات تجميع الأعمال التي حدثت قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. وإذا لم تقم المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ بأثر رجعي على تعديلات القيمة العادلة وعلى الشهرة، فيجب عليها معالجتها على أنها أصول والتزامات للمنشأة وليس على أنها أصول والتزامات للأعمال المستحوذ عليها. ولذلك، فإن الشهرة وتعديلات القيمة العادلة تلك إما أن يكون مُعبراً عنها بالفعل بالعملة الوظيفية للمنشأة أو أن تكون بنوداً غير نقدية بعملة أجنبية، يتم التقرير عنها باستخدام سعر الصرف المنطبق وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

ج ٣ يمكن للمنشأة تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ بأثر رجعي على تعديلات القيمة العادلة والشهرة الناشئة إما:

(أ) في جميع عمليات تجميع الأعمال التي حدثت قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي؛ أو

(ب) جميع عمليات تجميع الأعمال التي تختار المنشأة إعادة عرضها للالتزام بالمعيار الدولي للتقرير المالي ٣، كما هو مسموح به بموجب الفقرة ج ١ اعلاه.

ج ٤ إذا لم تقم المنشأة المطبقة لأول مرة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ بأثر رجعي على إحدى عمليات تجميع الأعمال السابقة، فيترتب على ذلك التبعات الآتية لتلك العملية من عمليات تجميع الأعمال:

(أ) يجب على المنشأة المطبقة لأول مرة الإبقاء على نفس التصنيف (تصنيف التجميع على أنه استحواذ من قبل المنشأة المستحوذ نظامياً، أو استحواذ عكسي من قبل الأعمال المستحوذ عليها نظامياً، أو توحيد للمصالح) الوارد في القوائم المالية المُعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

(ب) يجب على المنشأة المطبقة لأول مرة أن تقوم في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي بإثبات جميع أصولها التي تم اقتناؤها والتزاماتها التي تم تحملها ضمن أي تجميع أعمال سابق، بخلاف:

(١) بعض الأصول المالية والالتزامات المالية التي تم إلغاؤها إثباتها وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها (انظر الفقرة ب ٢)؛

(٢) الأصول، بما في ذلك الشهرة، والالتزامات التي لم يتم إثباتها في قائمة المركز المالي الموحدة للمنشأة المستحوذ وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها والتي أيضاً لا تتأهل للإثبات وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي في قائمة المركز المالي المنفصلة للأعمال المستحوذ عليها (انظر (و) - (ط) أدناه).

يجب على المنشأة المطبقة لأول مرة إثبات أي تغير ناتج، عن طريق تعديل الأرباح المبقاة (أو صنف آخر لحقوق الملكية، إذا كان ذلك مناسباً)، ما لم يكن التغير ناتجاً عن إثبات أصل غير ملموس تم تضمينه سابقاً في الشهرة (انظر (ز) (١) أدناه).

(ج) يجب على المنشأة المطبقة لأول مرة أن تستبعد من قائمة مركزها المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي أي بند تم إثباته وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها ولا يتأهل للإثبات على أنه أصل أو التزام بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي. ويجب على المنشأة المطبقة لأول مرة المحاسبة عن التغير الناتج كما يلي:

(١) قد تكون المنشأة المطبقة لأول مرة قد صنفت جميع أعمال سابق على أنه استحواذ وقامت بإثبات بند على أنه أصل غير ملموس وهو لا يتأهل للإثبات على أنه أصل وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٣٨ "الأصول غير الملموسة". في هذه الحالة، يجب على المنشأة إعادة تصنيف ذلك البند (والضريبة المؤجلة والخصص غير المسيطرة المتعلقة به، إن وجدت) على أنه جزء من الشهرة (ما لم تكن قد قامت بطرح الشهرة مباشرة من حقوق الملكية وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، انظر (ز) و(١) و(ط) أدناه).

(٢) يجب على المنشأة المطبقة لأول مرة إثبات جميع التغيرات الناتجة الأخرى ضمن الأرباح المبقة.<sup>١٤</sup>

(د) تتطلب المعايير الدولية للتقرير المالي إجراء قياس لاحق لبعض الأصول والالتزامات على أساس لا يستند إلى التكلفة الأصلية، مثل القيمة العادلة. ويجب على المنشأة المطبقة لأول مرة قياس هذه الأصول والالتزامات بناءً على ذلك الأساس في قائمة مركزها المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، حتى ولو كان قد تم اقتناؤها أو تحملها ضمن تجميع أعمال سابق. ويجب عليها إثبات أي تغير ناتج في المبلغ الدفترى، عن طريق تعديل الأرباح المبقة (أو صنف آخر لحقوق الملكية، إذا كان ذلك مناسباً)، وليس الشهرة.

(هـ) بعد تجميع الأعمال مباشرة، يجب أن يكون المبلغ الدفترى وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، للأصول التي تم اقتناؤها أو الالتزامات التي تم تحملها ضمن تجميع الأعمال هو تكلفتها المفترضة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي في ذلك التاريخ. وإذا تطلبت المعايير الدولية للتقرير المالي إجراء قياس في تاريخ لاحق لتلك الأصول والالتزامات يستند إلى التكلفة، فإن تلك التكلفة المفترضة يجب أن تكون هي الأساس للإهلاك أو الاستنفاد المستند إلى التكلفة اعتباراً من تاريخ تجميع الأعمال.

(و) في حالة وجود أصل تم اقتناؤه أو التزام تم تحمله ضمن تجميع أعمال سابق، ولم يتم إثباته وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، فإن التكلفة المفترضة لذلك الأصل أو الالتزام لا تساوي صفرًا في قائمة المركز المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. وبدلاً من ذلك، يجب على المنشأة المستحوذة إثباته وقياسه في قائمة مركزها المالي الموحدة على الأساس الذي كانت ستطلبه المعايير الدولية للتقرير المالي في قائمة المركز المالي للأعمال المستحوذ عليها. وللتوضيح: إذا لم تكن المنشأة المستحوذة قد قامت، وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، برسملة عقود الإيجار المقتناة ضمن تجميع أعمال سابق، والتي كانت فيها الأعمال المستحوذ عليها مستأجراً، فيجب عليها رسملة تلك العقود في قوائمها المالية الموحدة، على النحو الذي يتطلبه المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ "عقود الإيجار" من الأعمال المستحوذ عليها في قائمة مركزها المالي المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. وبالمثل، إذا لم تكن المنشأة المستحوذة قد قامت، وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، بإثبات التزام محتمل لا يزال قائماً في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، فيجب على المنشأة المستحوذة إثبات ذلك الالتزام المحتمل في ذلك التاريخ ما لم يمنع المعيار الدولي للمحاسبة ٣٧ "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة" إثباته في القوائم المالية للأعمال المستحوذ عليها. وعلى العكس، إذا تم تضمين أصل أو التزام في الشهرة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، ولكنه كان سيتم إثباته بشكل منفصل بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ٣، فإن ذلك الأصل أو الالتزام يبقى ضمن الشهرة ما لم تتطلب المعايير الدولية للتقرير المالي إثباته في القوائم المالية للأعمال المستحوذ عليها.

(ز) يجب أن يكون المبلغ الدفترى للشهرة في قائمة المركز المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي هو مبلغها الدفترى وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، بعد إجراء التعديلات الآتية:

<sup>١٤</sup> تشمل مثل هذه التغييرات إعادة التصنيفات من أو إلى الأصول غير الملموسة إذا لم يكن قد تم إثبات الشهرة على أنها أصل وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها. وينشأ ذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها إذا كانت المنشأة (أ) قد طرحت الشهرة مباشرة من حقوق الملكية أو (ب) لم تعامل تجميع الأعمال على أنه استحواذ.

- (١) يجب على المنشأة المطبقة لأول مرة، إذا كانت مطالبة بذلك بموجب البند (ج) (١) أعلاه، زيادة المبلغ الدفري للشهرة عندما تعيد تصنيف بند قامت بإثباته على أنه أصل غير ملموس وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها. وبالمثل، إذا تطلب البند (و) أعلاه من المنشأة المطبقة لأول مرة إثبات أصل غير ملموس كان قد تم تضمينه، وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، في شهرة مثبتة، فيجب على المنشأة المطبقة لأول مرة تخفيض المبلغ الدفري للشهرة تبعاً لذلك (وعند الاقتضاء، تعديل الضريبة المؤجلة والحصص غير المسيطرة).
- (٢) بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال حدوث هبوط في قيمة الشهرة، يجب على المنشأة المطبقة لأول مرة تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ٣٦ عند اختبار الشهرة للتحقق من هبوط قيمتها في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي وعند إثبات أية خسارة هبوط ناتجة ضمن الأرباح المبقة (أو ضمن فائض إعادة التقويم، إذا كان ذلك مطلوباً بموجب المعيار الدولي للمحاسبة ٣٦). ويجب أن يستند اختبار الهبوط إلى الظروف القائمة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.
- (ح) لا يجوز إجراء تعديلات أخرى على المبلغ الدفري للشهرة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. فعلى سبيل المثال، لا يجوز للمنشأة المطبقة لأول مرة إعادة عرض المبلغ الدفري للشهرة:
- (١) لاستبعاد أعمال البحث والتطوير قيد التنفيذ التي تم اقتناؤها ضمن ذلك التجميع للأعمال (ما لم يتأهل الأصل غير الملموس المتعلق بذلك للإثبات، وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٣٨ في قائمة المركز المالي للأعمال المستحوذ عليها)؛
- (٢) لتعديل الاستنفاد السابق للشهرة؛
- (٣) لعكس التعديلات على الشهرة التي لا يسمح بها المعيار الدولي للتقرير المالي ٣، ولكنها تمت وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها بسبب تعديلات على الأصول والالتزامات بين تاريخ تجميع الأعمال وتاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.
- (ط) إذا كانت المنشأة المطبقة لأول مرة قد قامت بإثبات شهرة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها على أنها طرح من حقوق الملكية:
- (١) لا يجوز لها إثبات تلك الشهرة في قائمة مركزها المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. وعلاوة على ذلك، لا يجوز لها إعادة تصنيف تلك الشهرة إلى الربح أو الخسارة إذا استبعدت المنشأة التابعة أو إذا هبطت قيمة الاستثمار في المنشأة التابعة.
- (٢) يجب أن تثبت ضمن الأرباح المبقة التعديلات الناتجة عن التأكد في وقت لاحق من أي احتمال يؤثر على عوض الشراء.
- (ي) وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، قد لا تكون المنشأة المطبقة لأول مرة قد قامت بتوحيد منشأة تابعة تم الاستحواذ عليها ضمن تجميع أعمال سابق (على سبيل المثال، لأن المنشأة الأم لم تعد منشأة تابعة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها أو لأنها لم تقم بإعداد قوائم مالية موحدة). ويجب على المنشأة المطبقة لأول مرة تعديل المبالغ الدفترية لأصول والتزامات المنشأة التابعة إلى المبالغ التي تتطلبها المعايير الدولية للتقرير المالي في قائمة المركز المالي للمنشأة التابعة. وتساوي التكلفة المفترضة للشهرة الفرق في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي بين:
- (١) حصة المنشأة الأم في تلك المبالغ الدفترية المعدلة؛
- (٢) وتكلفة استثمار المنشأة الأم في المنشأة التابعة كما هي في القوائم المالية المنفصلة للمنشأة الأم.
- (ك) قياس الحصص غير المسيطرة والضريبة المؤجلة المترتبة على قياس الأصول والالتزامات الأخرى. ولذلك، فإن التعديلات المذكورة أعلاه والتي يتم إدخالها على الأصول والالتزامات المثبتة تؤثر على الحصص غير المسيطرة والضريبة المؤجلة.

ج ٥ ينطبق الإعفاء الخاص بتجميع الأعمال السابق أيضاً على اقتناء استثمارات في المنشآت الزميلة وحصص في المشروعات المشتركة وحصص في العمليات المشتركة التي يشكل نشاط العملية المشتركة فيها أعمالاً، حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي ٣. وعلاوة على ذلك، ينطبق التاريخ المختار للفقرة ج ١ بالتساوي على جميع عمليات الاقتناء التي من هذا القبيل.

## الملحق د

### الإعفاءات من المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار.

- ١ د يجوز للمنشأة أن تختار استخدام واحد أو أكثر من الإعفاءات الآتية:
- (أ) معاملات الدفع على أساس الأسهم (الفقرتان د٢ ود٣)؛
- (ب) [حذفت]
- (ج) التكلفة المفترضة (الفقرات د٥ – د٨ب)؛
- (د) عقود الإيجار (الفقرات د٩ ود٩ب-د٩هـ)؛
- (هـ) [حذفت]
- (و) فروقات الترجمة المتراكمة (الفقرات د١٢-د١٣أ)؛
- (ز) الاستثمارات في المنشآت التابعة والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة (الفقرات د١٤-د١٥أ)؛
- (ح) أصول والتزامات المنشآت التابعة والمنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة (الفقرتان د١٦ ود١٧)؛
- (ط) الأدوات المالية المركبة (الفقرة د١٨)؛
- (ي) تعيين الأدوات المالية المثبتة سابقاً (الفقرات د١٩-د١٩ج)؛
- (ك) قياس القيمة العادلة للأصول المالية أو الالتزامات المالية عند الإثبات الأولي (الفقرة د٢٠)؛
- (ل) التزامات الإزالة المضمنة في تكلفة العقارات والألات والمعدات (الفقرتان د٢١ ود٢١أ)؛
- (م) الأصول المالية أو الأصول غير الملموسة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً لتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ١٢ "ترتيبات امتياز الخدمة العامة" (الفقرة د٢٢)؛
- (ن) تكاليف الاقتراض (الفقرة د٢٣)؛
- (س) [حذفت]
- (ع) التخلص من الالتزامات المالية باستخدام أدوات حقوق الملكية (الفقرة د٢٥)؛
- (ف) التضخم الجامع بشكل حاد (الفقرات د٢٦ – د٣٠)؛
- (ص) الترتيبات المشتركة (الفقرة د٣١)؛
- (ق) تكاليف إزالة الطبقة الصخرية أو الترابية في مرحلة الإنتاج من منجم سطحي (الفقرة د٣٢)؛
- (ر) تعيين العقود لشراء أو بيع بند غير مالي (الفقرة د٣٣)؛
- (ش) الإيراد (الفقرتان د٣٤، د٣٥)؛
- (ت) المعاملات بعملة أجنبية والعوض المستلم أو المدفوع مقدماً (الفقرة د٣٦).
- لا يجوز للمنشأة أن تطبق بالقياس المنطقي هذه الإعفاءات على بنود أخرى.

## معاملات الدفع على أساس الأسهم

٢د تُشجّع المنشأة المطبقة لأول مرة –ولكن دون إلزام– على تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٢ "الدفع على أساس الأسهم" على أدوات حقوق الملكية التي تم منحها في ٧ نوفمبر ٢٠٠٢ أو قبله. وتُشجّع المنشأة المطبقة لأول مرة أيضاً –ولكن دون إلزام– على تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٢ على أدوات حقوق الملكية التي تم منحها بعد ٧ نوفمبر ٢٠٠٢ وتم اكتسابها قبل (أ) تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي أو (ب) ١ يناير ٢٠٠٥، أيهما يحل لاحقاً. ولكن إذا اختارت المنشأة المطبقة لأول مرة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٢ على مثل هذه الأدوات، فلا يجوز لها القيام بذلك إلا إذا كانت قد أفصحت للعموم عن القيمة العادلة المحددة لأدوات حقوق الملكية تلك في تاريخ القياس، حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي ٢. وفيما يخص جميع عمليات منح أدوات حقوق الملكية التي لم يُطبّق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي ٢ (مثل أدوات حقوق الملكية الممنوحة في ٧ نوفمبر ٢٠٠٢ أو قبله)، فإن المنشأة المطبقة لأول مرة يجب عليها مع ذلك الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرتين ٤٤ و ٤٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٢. ويجب على المنشأة التي تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩ "المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات" أن تفصح بدلاً من ذلك عن المعلومات التي تتطلبها الفقرة ٣١ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩. وإذا قامت المنشأة المطبقة لأول مرة بتعديل الأحكام أو الشروط الخاصة بإحدى عمليات منح أدوات حقوق الملكية التي لم يُطبّق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي ٢، فإن المنشأة غير مطالبة بتطبيق الفقرات ٢٦–٢٩ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٢ إذا كان التعديل قد تم قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.

٣د تُشجّع المنشأة المطبقة لأول مرة –ولكن دون إلزام– على تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٢ على الالتزامات الناشئة عن معاملات الدفع على أساس الأسهم التي تمت تسويتها قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. وتُشجّع المنشأة المطبقة لأول مرة أيضاً –ولكن دون إلزام– على تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ٢ على الالتزامات التي تمت تسويتها قبل ١ يناير ٢٠٠٥. وفيما يخص الالتزامات التي يُطبّق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي ٢، فليس مطلوباً من المنشأة المطبقة لأول مرة إعادة عرض معلومات المقارنة طالما كانت تلك المعلومات تتعلق بفترة أو تاريخ قبل ٧ نوفمبر ٢٠٠٢.

٤د [حذفت]

## التكلفة المفترضة

٥د يمكن للمنشأة اختيار قياس بند من بنود العقارات والآلات والمعدات في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي بقيمته العادلة واستخدام تلك القيمة العادلة على أنها تكلفته المفترضة في ذلك التاريخ.

٦د يمكن للمنشأة المطبقة لأول مرة اختيار استخدام إعادة تقييم بند من بنود العقارات والآلات والمعدات تم وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي أو قبله، على أنه التكلفة المفترضة في تاريخ إعادة التقييم، وذلك إذا كان إعادة التقييم، في تاريخ إعادة التقييم، قابلاً للمقارنة عموماً بما يلي:

(أ) القيمة العادلة؛ أو

(ب) التكلفة أو التكلفة المهلكة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، بعد تعديلها لتعكس، على سبيل المثال، التغيرات في مؤشر عام أو خاص للأسعار.

٧د الاختيارات الواردة في الفقرتين ٥د و ٦د متاحة أيضاً لما يلي:

(أ) العقارات الاستثمارية، إذا اختارت المنشأة استخدام نموذج التكلفة الوارد في المعيار الدولي للمحاسبة ٤٠ "العقارات الاستثمارية"؛

(أأ) أصول حق الاستخدام (المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ "عقود الإيجار")؛

(ب) الأصول غير الملموسة التي تستوفي:

(١) ضوابط الإثبات الواردة في المعيار الدولي للمحاسبة ٣٨ (بما في ذلك القياس الذي يمكن الاعتماد عليه للتكلفة الأصلية)؛

(٢) الضوابط الواردة في المعيار الدولي للمحاسبة ٣٨ لإعادة التقويم (بما في ذلك وجود سوق نشطة).

ولا يجوز للمنشأة استخدام هذه الاختيارات لأصول أخرى أو للالتزامات.

٨د قد تكون المنشأة المطبقة لأول مرة قد حددت تكلفة مفترضة، وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، لبعض أو لجميع أصولها والتزاماتها عن طريق قياسها بقيمتها العادلة في تاريخ محدد بسبب حدث معين، مثل الخصخصة أو الطرح الأولي للاكتتاب العام.

(أ) إذا كان تاريخ القياس هو تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي أو قبله، فيمكن للمنشأة استخدام هذه القياسات للقيمة العادلة، الناتجة بسبب حدث معين، على أنها التكلفة المفترضة لأغراض المعايير الدولية للتقرير المالي في تاريخ ذلك القياس.

(ب) إذا كان تاريخ القياس بعد تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، ولكنه خلال الفترة التي تغطيها أول قوائم مالية مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، فيمكن استخدام قياسات القيمة العادلة الناتجة بسبب حدث معين على أنها التكلفة المفترضة عند وقوع الحدث. ويجب على المنشأة إثبات التعديلات الناتجة مباشرة ضمن الأرباح المبقاة (أو ضمن صنف آخر لحقوق الملكية، إذا كان ذلك مناسباً) في تاريخ القياس. وفي تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، يجب على المنشأة إما تحديد تكلفة مفترضة عن طريق تطبيق الضوابط الواردة في الفقرات ٥-٧د أو قياس الأصول والالتزامات وفقاً للمتطلبات الأخرى الواردة في هذا المعيار.

٨د بموجب بعض متطلبات المحاسبة الوطنية، تتم المحاسبة عن تكاليف الاستكشاف والتطوير لعقارات النفط والغاز في مرحلي التطوير أو الإنتاج في مراكز التكلفة التي تتضمن جميع العقارات في منطقة جغرافية واسعة. ويمكن للمنشأة المطبقة لأول مرة التي تستخدم مثل هذه المحاسبة بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها اختيار قياس أصول النفط والغاز في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي على الأساس الآتي:

(أ) أصول الاستكشاف والتقويم بالمبلغ المحدد بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها؛

(ب) الأصول في مرحلي التطوير والإنتاج بالمبلغ المحدد لمركز التكلفة بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها. ويجب على المنشأة تخصيص هذا المبلغ إلى الأصول الأساس لمركز التكلفة بشكل تناسبي باستخدام الأحجام الاحتياطية أو القيم الاحتياطية كما في ذلك التاريخ.

ويجب على المنشأة اختبار أصول الاستكشاف والتقويم والأصول في مرحلي التطوير والإنتاج للتحقق من هبوط قيمتها في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٦ "استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها" أو المعيار الدولي للمحاسبة ٣٦ على التوالي، وعند الضرورة، تخفيض المبلغ المحدد وفقاً للبندين (أ) أو (ب) أعلاه. ولأغراض هذه الفقرة، فإن أصول النفط والغاز تتألف فقط من تلك الأصول المستخدمة في استكشاف أو تقويم أو تطوير أو إنتاج النفط والغاز.

٨د تحتفظ بعض المنشآت ببند العقارات والآلات والمعدات أو أصول حق الاستخدام أو الأصول غير الملموسة التي تستخدم، أو كانت تُستخدم سابقاً، في عمليات خاضعة لتنظيم الأسعار. وقد يتضمن المبلغ الدفترى لمثل هذه البنود مبالغ تم تحديدها بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها ولكنها لا تتأهل للرسملة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. وإذا كان الحال كذلك، يجوز للمنشأة المطبقة لأول مرة اختيار استخدام المبلغ الدفترى، الذي تم تحديده وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها، لمثل هذا البند في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي على أنه التكلفة المفترضة. وإذا كانت المنشأة تطبق هذا الإعفاء على بند ما، فلا يلزمها تطبيقه على جميع البنود. وفي تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، يجب على المنشأة اختبار كل بند استخدم له هذا الإعفاء للتحقق من الهبوط في قيمته وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٣٦. ولأغراض هذه الفقرة، تُعد العمليات خاضعة لتنظيم الأسعار إذا كان يحكمها إطار لتحديد الأسعار التي يمكن تحميلها على العملاء مقابل السلع أو الخدمات وكان ذلك الإطار يخضع لإشراف و/أو تصديق جهة لتنظيم الأسعار (حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٤ "الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية").

## عقود الإيجار

- ٩د يمكن للمنشأة المطبقة لأول مرة تقييم ما إذا كان أحد العقود القائمة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي يتضمن عقد إيجار عن طريق تطبيق الفقرات ٩-١١ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ على تلك العقود على أساس الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ. [حذفت] ٩د أ
- ٩د ب عندما تثبت المنشأة المطبقة لأول مرة، التي تُعد مستأجراً، التزامات عقد الإيجار وأصول حق الاستخدام، يمكنها تطبيق المنهج الآتي على جميع عقود الإيجار (مع مراعاة البدائل العملية المبينة في الفقرة د٩د).
- (أ) قياس التزام عقد الإيجار في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. ويجب على المستأجر الذي يتبع هذا المنهج قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية (انظر الفقرة د٩د)، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر (انظر الفقرة د٩د) في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.
- (ب) قياس أصل حق الاستخدام في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. ويجب على المستأجر أن يختار، على أساس كل عقد إيجار على حدة، قياس أصل حق الاستخدام إما:
- (١) بمبلغه الدفري كما لو كان المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ مطبقاً منذ تاريخ بداية عقد الإيجار (انظر الفقرة د٩د)، ولكن مع خصمه باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي؛ أو
- (٢) بمبلغ يعادل التزام عقد الإيجار، معدلاً بمبلغ أي دفعات إيجار تتعلق بهذا الإيجار، مدفوعة مقدماً أو مستحقة ومثبتة في قائمة المركز المالي قبيل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.
- (ج) تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ٣٦ على أصول حق الاستخدام في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.
- ٩د ج على الرغم من المتطلبات الواردة في الفقرة د٩ب، فإن المنشأة المطبقة لأول مرة التي تُعد مستأجراً يجب عليها قياس أصل حق الاستخدام بالقيمة العادلة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي وذلك لعقود الإيجار التي تستوفي تعريف العقار الاستثماري الوارد في المعيار الدولي للمحاسبة ٤٠ والمقيسة باستخدام نموذج القيمة العادلة الوارد في المعيار الدولي للمحاسبة ٤٠ من تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.
- ٩د د يمكن للمنشأة المطبقة لأول مرة التي تُعد مستأجراً أن تقوم بإجراء واحد أو أكثر مما يلي في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، وتطبيق ذلك على أساس كل عقد إيجار على حدة:
- (أ) تطبيق معدل خصم واحد على كل مجموعة من مجموعات عقود الإيجار المتماثلة بدرجة معقولة في خصائصها (على سبيل المثال، متماثلة في مدة الإيجار المتبقية وفئة الأصول محل العقد والبيئة الاقتصادية).
- (ب) اختيار عدم تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة د٩ب على عقود الإيجار التي تنتهي مدتها (انظر الفقرة د٩د) خلال ١٢ شهراً من تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. وبدلاً من ذلك، يجب على المنشأة المحاسبة عن عقود الإيجار تلك (بما في ذلك الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها) كما لو كانت عقود إيجار قصيرة الأجل تتم المحاسبة عنها وفقاً للفقرة ٦ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦.
- (ج) اختيار عدم تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة د٩ب على عقود الإيجار التي يكون فيها أصل حق الاستخدام بقيمة منخفضة (كما هو مبين في الفقرات ٣-ب٨ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦). وبدلاً من ذلك، يجب على المنشأة المحاسبة عن عقود الإيجار تلك (بما في ذلك الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها) وفقاً للفقرة ٦ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦.
- (د) استبعاد التكاليف المباشرة الأولية (انظر الفقرة د٩د) من قياس أصل حق الاستخدام في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.

(و) استخدام الإدراك المتأخر، على سبيل المثال، في تحديد مدة الإيجار إذا كان العقد يحتوي على خيار لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

٩د دفعات الإيجار والمستأجر ومعدل الاقتراض الإضافي للمستأجر وتاريخ بداية عقد الإيجار والتكلفة المباشرة الأولية ومدة الإيجار هي مصطلحات معرفة في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ ويتم استخدامها في هذا المعيار بنفس المعنى.

١٠د-١١د [حذفت]

## فروقات الترجمة المتراكمة

١٢د يتطلب المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ من المنشأة:

- (أ) إثبات بعض فروقات الترجمة ضمن الدخل الشامل الآخر وتجميعها في مكون منفصل لحقوق الملكية؛
- (ب) عند استبعاد عملية أجنبية، إعادة تصنيف فرق الترجمة المتراكمة لتلك العملية الأجنبية (بما في ذلك، عند الاقتضاء، المكاسب والخسائر من التحولات ذات العلاقة) من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة على أنها جزء من المكاسب أو الخسارة من الاستبعاد.

١٣د ومع ذلك، لا يلزم المنشأة المطبقة لأول مرة الالتزام بهذه المتطلبات لفروقات الترجمة المتراكمة القائمة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. وإذا استخدمت المنشأة المطبقة لأول مرة هذا الإعفاء فإن:

- (أ) فروقات الترجمة المتراكمة لجميع العمليات الأجنبية يُفترض أنها صفر في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي؛
- (ب) المكاسب أو الخسارة من الاستبعاد اللاحق لأية عملية أجنبية يجب أن تُستثنى منه فروقات الترجمة التي نشأت قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي ويجب أن يتضمن فروقات الترجمة اللاحقة.

١١٣د بدلاً من تطبيق الفقرة ١٢د أو الفقرة ١٣د، يجوز للمنشأة التابعة التي تستخدم الإعفاء الوارد في الفقرة ١٦د (أ) أن تختار قياس فروقات الترجمة المتراكمة لجميع العمليات الأجنبية، في قوائمها المالية، بالمبلغ الدفري الذي كان سيتم تضمينه في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم، بناءً على تاريخ تحول المنشأة الأم إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، فيما لو لم يتم إجراء أي تعديلات تبعاً لإجراءات التوحيد وتبعاً لآثار عملية تجميع الأعمال التي استحوذت فيها المنشأة الأم على المنشأة التابعة. ويتوفر اختيار مماثل للمنشأة الزميلة أو المشروع المشترك الذي يستخدم الإعفاء الوارد في الفقرة ١٦د (أ).

## الاستثمارات في المنشآت التابعة والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة

١٤د عندما تقوم المنشأة بإعداد قوائم مالية منفصلة، فإن المعيار الدولي للمحاسبة ٢٧ يتطلب منها المحاسبة عن استثمارات في المنشآت التابعة والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة إما:

- (أ) بالتكلفة؛ أو
- (ب) وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩؛ أو
- (ج) باستخدام طريقة حقوق الملكية الموضحة في المعيار الدولي للمحاسبة ٢٨.

١٥د إذا كانت المنشأة المطبقة لأول مرة تقيس مثل هذا الاستثمار بالتكلفة وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٢٧، فيجب عليها قياس ذلك الاستثمار بأحد المبالغ الآتية في قائمة مركزها المالي الافتتاحية المنفصلة المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي:

- (أ) التكلفة التي يتم تحديدها وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٢٧؛ أو
- (ب) التكلفة المفترضة. ويجب أن تكون التكلفة المفترضة لمثل هذا الاستثمار هي:
- (١) قيمته العادلة في تاريخ تحول المنشأة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي في قوائمها المالية المنفصلة المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي؛ أو

- (٢) مبلغه الدفترى في ذلك التاريخ وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.
- ويمكن للمنشأة المطبقة لأول مرة اختيار إما (١) أو (٢) أعلاه لقياس استثمارها في كل منشأة تابعة أو مشروع مشترك أو منشأة زميلة تختار قياسها باستخدام تكلفة مُفترضة.
- ١٥٥ إذا كانت المنشأة المطبقة لأول مرة تحاسب عن مثل ذلك الاستثمار باستخدام إجراءات طريقة حقوق الملكية الموضحة في المعيار الدولي للمحاسبة ٢٨، فيتم اتباع ما يلي:
- (أ) تطبق المنشأة المطبقة لأول مرة الإعفاء الخاص بعمليات تجميع الأعمال السابقة (الملحق ج) على اقتناء الاستثمار.
- (ب) إذا أصبحت المنشأة منشأة مطبقة لأول مرة لقوائمها المالية المنفصلة قبل قوائمها المالية الموحدة، فيجب عليها أن:
- (١) تطبق الفقرة ١٦د في قوائمها المالية المنفصلة إذا كان تطبيقها في تاريخ لاحق لتطبيق منشأتها الأم.
- (٢) تطبق الفقرة ١٧د في قوائمها المالية المنفصلة إذا كان تطبيقها في تاريخ لاحق لتطبيق منشأتها التابعة.

### أصول والتزامات المنشآت التابعة والمنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة

- ١٦٥ إذا أصبحت المنشأة التابعة مطبقة لأول مرة بعد منشأتها الأم، فيجب على المنشأة التابعة قياس أصولها والتزاماتها، في قوائمها المالية، إما:
- (أ) بالمبالغ الدفترية التي كان سيتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم، استناداً إلى تاريخ تحول المنشأة الأم إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، إذا لم يتم القيام بأي تعديلات تبعاً لإجراءات التوحيد وأثار تجميع الأعمال الذي استحوذت فيه المنشأة الأم على المنشأة التابعة (هذا الاختيار غير متاح للمنشأة التابعة للمنشأة استثمارية، حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠، التي يتعين قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة)؛ أو
- (ب) بالمبالغ الدفترية المطلوبة بموجب بقية نصوص هذا المعيار، على أساس تاريخ تحول المنشأة التابعة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. وهذه المبالغ الدفترية قد تختلف عن تلك الموضحة في البند (أ):
- (١) عندما ينتج عن الإعفاءات الواردة في هذا المعيار قياسات تعتمد على تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.
- (٢) عندما تختلف السياسات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية للمنشأة التابعة عن تلك المستخدمة في القوائم المالية الموحدة. على سبيل المثال، قد تستخدم المنشأة التابعة نموذج التكلفة الوارد في المعيار الدولي للمحاسبة ١٦ "العقارات والآلات والمعدات" على أنه سياستها المحاسبية، في حين قد تستخدم المجموعة نموذج إعادة التقويم.

وتُتاح للمنشآت الزميلة أو المشروعات المشتركة خيارات مماثلة إذا أصبحت مطبقة لأول مرة بعد المنشأة التي لديها تأثير مهم أو سيطرة مشتركة عليها.

- ١٧٥ ومع ذلك، إذا أصبحت منشأة ما منشأة مطبقة لأول مرة بعد منشأتها التابعة (أو منشأتها الزميلة أو مشروعها المشترك)، فيجب على هذه المنشأة قياس أصول والتزامات المنشأة التابعة (أو المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك)، في قوائمها المالية الموحدة، بنفس المبالغ الدفترية الواردة في القوائم المالية للمنشأة التابعة (أو المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك)، بعد التعديل تبعاً لتعديلات التوحيد والمحاسبة عن حقوق الملكية وتبعاً لأثار تجميع الأعمال الذي استحوذت فيه المنشأة على المنشأة التابعة. وبالرغم من هذا المتطلب، فلا يجوز للمنشأة الأم غير الاستثمارية تطبيق الاستثناء من التوحيد الذي تستخدمه أي منشآت تابعة لمنشأة استثمارية. وبالمثل، فإذا أصبحت المنشأة الأم منشأة مطبقة لأول مرة لقوائمها المالية المنفصلة في وقت أسبق أو في وقت لاحق لقوائمها المالية الموحدة فيجب عليها قياس أصولها والتزاماتها بنفس المبالغ في كل من القوائم المالية المنفصلة والموحدة، باستثناء تعديلات التوحيد.

## الأدوات المالية المركبة

١٨د يتطلب المعيار الدولي للمحاسبة ٣٢ "الأدوات المالية: العرض" من المنشأة فصل الأداة المالية المركبة عند نشأتها إلى مكوني التزام وحقوق ملكية منفصلين. وإذا لم يعد مكون الالتزام قائماً، فإن تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ٣٢ بأثر رجعي يتضمن الفصل بين جزأين من حقوق الملكية: الجزء الأول يكون ضمن الأرباح المبقاة ويمثل الفائدة المتراكمة المستحقة على مكون الالتزام، ويمثل الجزء الآخر مكون حقوق الملكية الأصلي. ومع ذلك، فإن المنشأة المطبقة لأول مرة لا يلزمها وفقاً لهذا المعيار أن تفصل بين هذين الجزأين إذا لم يعد مكون الالتزام قائماً في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.

## تعيين الأدوات المالية المثبتة سابقاً

١٩د يسمح المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ بتعيين الالتزام المالي (شريطة استيفائه لضوابط معينة) على أنه التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وبالرغم من هذا المتطلب، فإنه يسمح للمنشأة بتعيين أي التزام مالي، في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، على أنه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة شريطة استيفاء الالتزام للضوابط الواردة في الفقرة ٢/٢/٤ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ في ذلك التاريخ.

أ١٩د يمكن للمنشأة تعيين الأصل المالي على أنه مقيس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للفقرة ٥/١/٤ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.

ب١٩د يمكن للمنشأة تعيين استثمار في أداة من أدوات حقوق الملكية على أنه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للفقرة ٥/٧/٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.

ج١٩د فيما يخص الالتزام المالي المعين على أنه التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يجب على المنشأة أن تحدد ما إذا كانت المعالجة الواردة في الفقرة ٧/٧/٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ سترتب عليها عدم تماثل محاسبي في الربح أو الخسارة على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.

## قياس القيمة العادلة للأصول المالية أو الالتزامات المالية عند الإثبات الأولي

٢٠د بالرغم من المتطلبات الواردة في الفقرتين ٧ و٩، فإنه يمكن للمنشأة تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة ب٢/١/٥ (ب) من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ بأثر مستقبلي على المعاملات المبرمة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي أو بعده.

## التزامات الإزالة المضمنة في تكلفة العقارات والآلات والمعدات

٢١د يتطلب تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ١ "التغيرات في الالتزامات القائمة بالإزالة والإعادة إلى الحالة الأصلية والالتزامات المشابهة" إضافة أو طرح تغيرات محددة في التزام الإزالة أو الإعادة إلى الحالة الأصلية أو أي التزام مشابه من تكلفة الأصل الذي يتعلق به، ومن ثم يتم إهلاك مبلغ الأصل المعدل القابل للإهلاك بأثر مستقبلي على مدى عمره الإنتاجي المتبقي. ولا يلزم المنشأة المطبقة لأول مرة الالتزام بهذه المتطلبات للتغيرات في مثل تلك الالتزامات التي حدثت قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. وإذا استخدمت المنشأة المطبقة لأول مرة هذا الإعفاء فيجب عليها:

(أ) قياس الالتزام كما هو في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٣٧؛

(ب) إذا كان الالتزام واقعاً ضمن نطاق تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ١، تقدير المبلغ الذي كان سيتم تضمينه في تكلفة الأصل ذي العلاقة عند نشأة الالتزام لأول مرة، وذلك عن طريق خصم الالتزام حتى ذلك التاريخ باستخدام أفضل تقدير لمعدل الخصم المعدل بالمخاطر التاريخية الذي كان سيتم تطبيقه على ذلك الالتزام على مدى الفترة الفاصلة؛

(ج) احتساب الإهلاك المتراكم على ذلك المبلغ، كما في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، على أساس التقدير الحالي للعمر الإنتاجي للأصل، باستخدام سياسة الإهلاك التي تطبقها المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

٢١د بدلاً من تطبيق الفقرة د٢١ أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ١، يجب على المنشأة التي تستخدم الإعفاء الوارد في الفقرة د٨أ(ب) (لأصول النفط والغاز في مرحلتي التطوير أو الإنتاج التي تتم المحاسبة عنها في مراكز التكلفة التي تتضمن جميع العقارات في منطقة جغرافية واسعة بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها):

(أ) قياس التزامات الإزالة وإعادة إلى الحالة الأصلية والالتزامات المشابهة كما في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٣٧؛

(ب) الإثبات المباشر ضمن الأرباح المبقاة لأي فرق في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي بين ذلك المبلغ والمبلغ الدفري لتلك الالتزامات، المحدد بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

## الأصول المالية أو الأصول غير الملموسة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً لتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ١٢

٢٢د يمكن للمنشأة المطبقة لأول مرة تطبيق أحكام التحول الواردة في تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ١٢.

### تكاليف الاقتراض

٢٣د تستطيع المنشأة المطبقة لأول مرة اختيار تطبيق متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة ٢٣ من تاريخ التحول أو من تاريخ أسبق وفقاً لما تسمح به الفقرة ٢٨ من المعيار الدولي للمحاسبة ٢٣. واعتباراً من التاريخ الذي تبدأ فيه المنشأة، التي تطبق هذا الإعفاء، في تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ٢٣، فإنه:

(أ) لا يجوز للمنشأة أن تعيد عرض مكون تكلفة الاقتراض الذي تمت رسملته بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها والذي تم تضمينه في المبلغ الدفري للأصول في ذلك التاريخ؛

(ب) يجب على المنشأة أن تحاسب عن تكاليف الاقتراض التي تم تحملها في ذلك التاريخ أو بعده وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٢٣، بما في ذلك تكاليف الاقتراض التي تم تحملها في ذلك التاريخ أو بعده على الأصول المؤهلة التي قيد الإنشاء بالفعل.

٢٤د [حذفت]

### التخلص من الالتزامات المالية باستخدام أدوات حقوق الملكية

٢٥د يمكن للمنشأة المطبقة لأول مرة تطبيق أحكام التحول الواردة في تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ١٩ "التخلص من الالتزامات المالية باستخدام أدوات حقوق الملكية".

### التضخم الجامع بشكل حاد

٢٦د إذا كان لدى المنشأة عملة وظيفية تُعد، أو كانت تُعد، عملة اقتصاد ذي تضخم جامح، فيجب عليها تحديد ما إذا كانت العملة تخضع لتضخم جامح بشكل حاد قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. وينطبق ذلك على المنشآت التي تطبق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة، وكذلك على المنشآت التي سبق لها أن طبقت المعايير الدولية للتقرير المالي.

٢٧د تُعد عملة الاقتصاد ذي التضخم الجامع خاضعة لتضخم جامح بشكل حاد في حال توفرت كلتا الخاصيتين الآتيتين:

(أ) عدم توفر مؤشر عام للأسعار يمكن الاعتماد عليه لجميع المنشآت التي لها معاملات وأرصدة بهذه العملة.

(ب) عدم قابلية صرف العملة إلى عملة أجنبية مستقرة نسبياً. ويتم تقييم القابلية للصرف وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٢١.

٢٨د تتوقف العملة الوظيفية للمنشأة عن الخضوع للتضخم الجامح بشكل حاد في تاريخ عودة العملة الوظيفية إلى الوضع الطبيعي. وهو التاريخ الذي لم تعد فيه العملة الوظيفية متصفة بإحدى الخاصيتين الواردتين في الفقرة د٢٧، أو بكتلتهما، أو هو التاريخ الذي يتم فيه تغيير العملة الوظيفية للمنشأة إلى عملة ليست خاضعة للتضخم الجامح بشكل حاد.

٢٩د عندما يكون تاريخ تحول المنشأة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي هو تاريخ عودة العملة الوظيفية إلى الوضع الطبيعي أو بعده، فإن المنشأة يمكنها أن تختار قياس جميع الأصول والالتزامات المحتفظ بها قبل تاريخ عودة العملة الوظيفية إلى الوضع الطبيعي بالقيمة العادلة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. ويمكن للمنشأة استخدام تلك القيمة العادلة على أنها التكلفة المفترضة لتلك الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي الافتتاحية المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

٣٠د عندما يقع تاريخ عودة العملة الوظيفية إلى الوضع الطبيعي خلال فترة مقارنة تبلغ اثني عشر شهراً، فإن فترة المقارنة يمكن أن تكون أقل من اثني عشر شهراً، شريطة تقديم مجموعة كاملة من القوائم المالية (وفقاً لما تتطلبه الفقرة ١٠ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨) لتلك الفترة الأقصر.<sup>١٥</sup>

## الترتيبات المشتركة

٣١د يمكن للمنشأة المطبقة لأول مرة تطبيق أحكام التحول الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ١١ باستثناء ما يلي:

(أ) عند تطبيق أحكام التحول الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ١١، فإن المنشأة المطبقة لأول مرة يجب عليها تطبيق هذه الأحكام في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.

(ب) عند التغيير من التوحيد التناسبي إلى طريقة حقوق الملكية، يجب على المنشأة المطبقة لأول مرة إجراء اختبار للتحقق من الهبوط في قيمة الاستثمار وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٣٦ كما في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، بغض النظر عما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال حدوث هبوط في قيمة الاستثمار. ويجب إثبات أي هبوط ناتج على أنه تعديل على الأرباح المبقة في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.

## تكاليف إزالة الطبقة الصخرية أو الترابية في مرحلة الإنتاج من منجم سطحي

٣٢د يمكن للمنشأة المطبقة لأول مرة تطبيق أحكام التحول الواردة في الفقرات ١١ إلى ٤١ من تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ٢٠ "تكاليف إزالة الطبقة الصخرية أو الترابية في مرحلة الإنتاج من منجم سطحي". وفي تلك الفقرة، يجب تفسير الإشارة إلى تاريخ السريان على أنها ١ يناير ٢٠١٣ أو بداية أول فترة تقرير وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، أيهما يحل لاحقاً.

## تعيين عقود لشراء أو بيع بند غير مالي

٣٣د يسمح المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ بتعيين بعض العقود لشراء أو بيع بند غير مالي من البداية على أنها مقيسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (انظر الفقرة ٥/٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩). وبالرغم من هذا المتطلب، فإن المنشأة يُسمح لها في تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي بتعيين العقود الموجودة بالفعل في ذلك التاريخ على أنها مقيسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فقط إذا كانت تستوفي متطلبات الفقرة ٥/٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ في ذلك التاريخ وكانت المنشأة تقوم بتعيين جميع العقود المشابهة.

## الإيراد

٣٤د يمكن للمنشأة المطبقة لأول مرة تطبيق أحكام التحول الواردة في الفقرة ج ٥ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥. وفي تلك الفقرات، يجب تفسير الإشارات إلى "تاريخ التطبيق الأولي" على أنها بداية أول فترة تقرير وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. وإذا قررت المنشأة المطبقة لأول مرة تطبيق تلك الأحكام الخاصة بالتحول، فيجب عليها أيضاً تطبيق الفقرة ج ٦ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥.

<sup>١٥</sup> تم تعديل هذه الفقرة الفرعية نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "عندما يقع تاريخ عودة العملة الوظيفية إلى الوضع الطبيعي خلال فترة مقارنة تبلغ اثني عشر شهراً، فإن فترة المقارنة يمكن أن تكون أقل من اثني عشر شهراً، شريطة تقديم مجموعة كاملة من القوائم المالية (وفقاً لما تتطلبه الفقرة ١٠ من المعيار الدولي للمحاسبة ١) لتلك الفترة الأقصر."

٣٥د المنشأة المطبقة لأول مرة ليست مطالبة بإعادة عرض العقود التي تم إنجازها قبل أسبق فترة معروضة. والعقد المنجز هو عقد قامت لأجله المنشأة بتحويل جميع السلع أو الخدمات المحددة وفقاً للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها.

### المعاملات بعملة أجنبية والعوض المستلم أو المدفوع مقدماً

٣٦د لا يلزم المنشأة المطبقة لأول مرة تطبيق التفسير الدولي ٢٢ "المعاملات بعملة أجنبية والعوض المستلم أو المدفوع مقدماً" على الأصول والمصروفات وبنود الدخل الواقعة ضمن نطاق ذلك التفسير والتي تم إثباتها بشكل أولي قبل تاريخ التحول إلى المعايير الدولية.

## الملحق هـ

### الإعفاءات قصيرة الأجل من المعايير الدولية للتقرير المالي

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار.

#### الإعفاء من متطلب المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ بإعادة عرض معلومات المقارنة

١هـ إذا بدأت أول فترة تقرير للمنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي قبل ١ يناير ٢٠١٩ وكانت المنشأة تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (الصادر في ٢٠١٤) بنسخته الكاملة، فلا يتعين أن تلتزم بمعلومات المقارنة الواردة في أول قوائم مالية للمنشأة مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي بالمعيار الدولي للتقرير المالي ٧ "الأدوات المالية: الإفصاح" أو بالمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (الصادر في ٢٠١٤) بنسخته الكاملة، طالما كانت الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ٧ تتعلق ببند تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩. وفيما يخص هذه المنشآت، فإن الإشارات إلى "تاريخ التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي" يجب أن تعني، في حالة المعيار الدولي للتقرير المالي ٧ والمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (٢٠١٤) فقط، بداية أول فترة تقرير وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

٢هـ يجب على المنشأة التي تختار عرض معلومات مقارنة لا تلتزم بالمعيار الدولي للتقرير المالي ٧ والمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (الصادر في ٢٠١٤) بنسخته الكاملة في أول سنة لها بعد التحول:

(أ) أن تطبق متطلبات المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها بدلاً من متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ على معلومات المقارنة بشأن البنود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.

(ب) أن تفصح عن هذه الحقيقة مع الأساس المستخدم لإعداد هذه المعلومات.

(ج) أن تعالج أي تعديل بين قائمة المركز المالي في تاريخ تقرير فترة المقارنة (أي قائمة المركز المالي التي تتضمن معلومات المقارنة بموجب المبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها) وقائمة المركز المالي في بداية أول فترة تقرير وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (أي أول فترة تتضمن معلومات تلتزم بالمعيار الدولي للتقرير المالي ٧ والمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (الصادر في ٢٠١٤) بنسخته الكاملة) على أنه ناشئ من تغيير في السياسة المحاسبية وأن تقدم الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨ (أ)–(هـ) و(و) (١) من المعيار الدولي للمحاسبة ٨. وتنطبق الفقرة ٢٨ (و) (١) فقط على المبالغ المعروضة في قائمة المركز المالي في تاريخ تقرير فترة المقارنة.

(د) أن تطبق الفقرة ٦ ج (ج) من المعيار الدولي للمحاسبة ٨ لتقديم إفصاحات إضافية عندما يكون الالتزام بالمتطلبات المحددة الواردة في المعايير الدولية للتقرير المالي غير كافٍ لتمكين المستخدمين من فهم تأثير معاملات وأحداث وظروف أخرى معينة على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي.<sup>١٦</sup>

٣هـ-٧هـ [حُذفت]

#### عدم التأكد المحيط بمعالجات ضريبة الدخل

٨هـ يجوز للمنشأة المطبقة لأول مرة التي يقع تاريخ تحولها إلى المعايير الدولية للتقرير المالي قبل ١ يوليو ٢٠١٧ أن تختار عدم إظهار أثر تطبيق تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ٢٣ "عدم التأكد المحيط بمعالجات ضريبة الدخل" في المعلومات المقارنة في أول قوائم مالية لها مُعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. ويجب على المنشأة التي تتخذ هذا الخيار إثبات الأثر التراكمي لتطبيق التفسير ٢٣ على

<sup>١٦</sup> تم تعديل هذه الفقرة الفرعية نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة الفرعية قبل التعديل كما يلي: "(د) أن تطبق الفقرة ١٧ ج (ج) من المعيار الدولي للمحاسبة ١ لتقديم إفصاحات إضافية عندما يكون الالتزام بالمتطلبات المحددة الواردة في المعايير الدولية للتقرير المالي غير كافٍ لتمكين المستخدمين من فهم تأثير معاملات وأحداث وظروف أخرى معينة على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي".

أنه تعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المبقاة (أو مكون آخر في حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) في بداية أول فترة تقرير وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.